الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع :...../2022

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية بنوك البحرين خلال الفترة 2014-2021 -أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطالبتين:

-حساني ماجدة

-مريزق فاطيمة

إشراف الأستاذ(ة):

د. ضيف روفية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
تريش حسينة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
ضيف روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يقول الله تعالى: { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }

صدق الله العظيم

نحمد الله ونشكره الذي وفقنا وأعاننا وأنعم علينا بالعلم

وأحاطنا بالتوفيق في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

وبعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى الأستاذة

المشرفة "ضيف روفية" التي أحاطتنا بالرعاية الكاملة والمساعدة

الوافية في إطار إخراج هذه المذكرة من بدايتها إلى نهايتها، كما

نشكرها على النصائح والإرشادات القيمة التي زودتنا بها

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان: «وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا »

إلى من ملأتني حنانا وسكنت همساتها قلبي وأضاءت كلماتها دربي

إلى أمي ثم أمي ثم أمي "حورية"

إلى الذي لا يغمض له جفن حتى يحس بارتياحي ونجاحي إلى بركة بيتنا

آبي "مبروك"

إلى إخوتي: وحيد، احمد، ياسين، فاطمة، مريم، سارة

دون آن ننسى كتكوت العائلة "ادم"

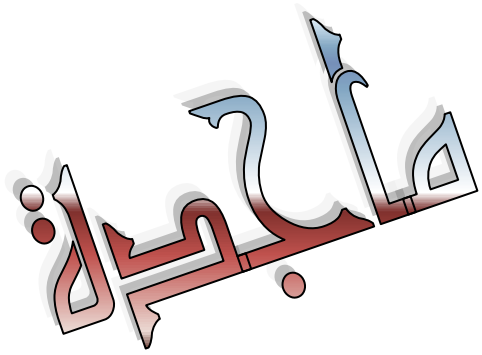

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان: ﴿ وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً ﴾

إلى من ملأتني حنانا وسكنت همساتها قلبي وأضاءت كلماتها دربي

إلى أمي ثم أمي ثم أمي

إلى الذي لا يغمض له جفن حتى يحس بارتياحي ونجاحي

إلى بركة بيتنا آبي

إلى إخوتي: عبد الرؤوف، عمار، زكي، شعيب

إلى أخواتي: منال، عبلة، فايزة، اخلاص

دون أن ننسى كتاكيت العائلة "خديجة، اسلام، غفران، ادم، اياد، اميرة، محمد، عبد الله"

فاطيمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
دعاء	
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
قائمة المصطلحات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المالية	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التكنولوجيا المالية	7
المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	7
المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية	8
المطلب الثالث: أهمية، خصائص، وأنواع التكنولوجيا المالية	10
المطلب الرابع: مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية	12
المبحث الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية وخدماتها	14
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية ومجالاتها	14
المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية	17
المطلب الثالث: أهم التقنيات المعتمدة في التكنولوجيا المالية	23
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المصرفي	25
المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي	25

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: تقييم الأداء المصرفي	26
المطلب الثالث: أساليب تقييم الأداء المصرفي	26
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية في بنوك البحرين دراسة حالة خلال فترة 2014-2021	
تمهيد	39
المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية	40
المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في العالم	40
المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في العالم العربي	41
المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية في البحرين	45
المطلب الأول: عرض تجربة البحرين	45
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تبني واقع التكنولوجيا المالية في البحرين	49
المطلب الثالث: جهود تطبيق واقع التكنولوجيا المالية في البحرين	54
المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك البحرينية في ظل التكنولوجيا المالية	56
المطلب الأول: منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة	56
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لبنوك العينة خلال فترة 2014-2021	59
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	67
خلاصة الفصل	70
خاتمة	72
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

فهرس الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التكنولوجيا المالية بوصفها موضوعا متعدد الميادين	9
02	خدمات التكنولوجيا المالية	15
03	تطور شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	19
04	تطور الاستثمار في شركات (Blokchain) 2013-2017	21
05	قطاعات التكنولوجيا المالية (الحالة العالمية في منتصف 2016)	22
06	الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية (الصفقات والتمويل)	39
07	عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية	40
08	التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية	41
09	نسبة صفقات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في 2019	42
10	عدد المستخدمين للانترنت في البحرين	48
11	ترتيب الدول حسب نسب انتشار الانترنت فيها	48
12	اشتراكات الهاتف المحمول الناشطة لكل مائة نسمة	49
13	نسبة الولوج للانترنت عبر الهواتف النقالة في البحرين	50
14	نسبة رضا المشتركين عن خدمات الهاتف المتنقل / خدمات النطاق العريض للانترنت	50
15	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في السوق	51
16	نسبة إيجاد السكان المستخدمين للاتصالات وتقنية المعلومات	52
17	تطور نسب هامش الربح في عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2021	58
18	تطور نسب معدل العائد على الأصول خلال الفترة 2014-2021	59
19	تطور نسب الرافعة المالية في عينات الدراسة خلال الفترة 2014-2021	60

20	تطور نسب الربحية خلال الفترة 2014-2021	61
21	تطور نسب توظيف الأموال في عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2021	62
22	تطور نسب السيولة العامة في عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2021	63

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قطاعات التكنولوجيا المالية بمختلف الدول	17
02	حصة ومساهمة كل شريك في شركة بنفت	44
03	نمو أعمال شركة بنفت 2012-2016	46
04	أرباح ومكافآت شركة بنفت 2016	47
05	اكبر عشرة بنوك مدرجة في البحرين	55
06	قائمة البنوك محل دراسة البحرين	55
07	المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة	56
08	نسب هامش الربح للبنوك البحرينية	57
09	نسب العائد على الأصول لبنوك البحرين	58
10	نسب الرافعة المالية لبنوك البحرين	59
11	نسب العائد على حقوق الملكية	60
12	نسب السيولة العامة وتوظيف الأموال لبنوك البحرين	62
13	تطور مؤشرات الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية والرفع المالي والعائد على الأصول)	64
14	تطور مؤشرات الأداء المالي (توظيف الأموال والسيولة العامة)	65
15	تطور مؤشرات الأداء المالي (هامش الربح)	66

قائمة المصطلحات

المصطلح	التفسير
Blockchain	هي القاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة كتلا، تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط غلى الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة
Meching learning (ml)	فرع من فروع الذكاء الاصطناعي، يوفر الأنظمة القدرة على التعلم من البيانات، بناء الأنظمة، وتحسين عمليات المعالجة واتخاذ القرار تلقائيا من التجربة دون أن تتم برمجيتها بشكل صريح وبأقل قدر من التدخل البشري
bitcoin	هي عملية مشفرة تم اختراعها في عام 2008 من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص الغير معروفة عرفت باسم ساتوشي ناكاموتو، بدأ استخدام العملة في عام 2009 عندما تم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر
Wise transfer	يعد بنك من أسرع البنوك في تحويل ونقل المال على مستوى العالم، يسمح للمستخدمين بتحويل أموالهم من وإلى حساباتهم في البنوك المحلية
P2p	النظير للنظير وهي عملية تبادل الملفات والبيانات بين جهازين شخصين على شبكة الإنترنت، يستخدم هذا البرتوكول بكثرة في برامج مشاركة الملفات وتقاسمها
Covid-19	يعرف أيضا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، هو مرض تنفسي إنتاني حيواني المنشأ، بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارسكوف2)
CAGR	هو متوسط العائد النمو السنوي للاستثمار أو على مدى قدرة فترة الزمنية محددة أطول من سنة واحدة. إنها تمثل واحدة من أكثر الطرق دقة لحساب وتحديد عوائد الأصول الفردية والمحافظ الاستثمارية وأي شيء يمكن أن يرتفع أو ينخفض في القيمة بمرور الوقت

مقدمة

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي، شهدها العالم في الآونة الأخيرة، فهي تعتبر من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، وقد شهدت انتشارا وتطورا كبيرا في مختلف دول العالم،من خلال نشاط شركاتها والتي بدورها تساهم في تسهيل وتسريع الخدمات المالية والمصرفية إذ عملت على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية كحلول الدفع، تحويل الأموال، وغيرها من الخدمات المالية، وهذا عن طريق تبنيها مجموعة من التقنيات الحديثة، وفي هذا النطاق شركات التكنولوجيا المالية منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وهذا ما يعود لأهميتها في تسهيل وتسريع الخدمات المالية ،تعزيز كل من الاحتواء والاستقرار المالي، تيسير التجارة الخارجية وغيرها.

يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية أو مالية،خاصة في الفترة الحالية التي يشهد العالم انهيار وإفلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية ،ويعتبر تقيم البنوك التجارية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات والتي كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، ومن أهم المؤشرات لتقييم أدائها الربحية والسيولة وتوظيف الأموال.

تعتبر البنوك المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول، وحفاظا على هذه المكانة، تعمل على ركوب موجة التكنولوجيا المالية بإعادة تجديد هياكلها القاعدية بناءا على ما تقتضيه سبل مواكبة هذا التطور، فتحسن أدائها أصبح ضرورة ملحة لمواجهة موجة المنافسة التي فرضتها شركات التكنولوجيا المالية، ودونما تحسن وتطور في الأداء المالي، ستؤول البنوك إلى الزوال.

1- <u>إشكالية الدراسة</u>:

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية البحرينية؟

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التكنولوجيا المالية وقطاعات تخصصها؟
- ما هي مختلف مجالات التكنولوجيا المالية في المصارف؟
- ما هو واقع التكنولوجيا المالية في البحرين؟

2- <u>فرضيات الدراسات</u>:

بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، حاولنا صياغة العديد صياغة العديد من الفرضيات، والتي نوضحها فيما يلي:

***الفرضية الرئيسية:** تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية البحرينية.

تتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين نسب الربحية في عينة الدراسة.
- تزيد التكنولوجيا المالية من توظيف الأموال في البنوك.
- تحسن التكنولوجيا المالية من السيولة في البنوك.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى في:

- أهمية موضوع هذه الدراسة في أهمية قطاع التكنولوجيا المالية بمجلاته المختلفة، وما نتج عنه من قلب الموازين القطاع المالي وما جاء بيه من تقنيات حديثة.
- مواكبة ما يجري من تطورات عالمية ومدى مسايرة هذه التطورات من قبل الدول العربية.
- معرفة الدور الذي تلعبه في تطور القطاع المالي والمصرفي البحريني وتحسين من أداء بنوكه.
- وتكمن أهمية الدراسة في تحديد دور التكنولوجيا المالية في تحسن أداء البنوك التجارية لدولة البحرين بالاعتماد على المؤشرات.

4- أهداف الدراسة:

تتجلى في:

- العمل على الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.
- معرفة مدى تأثير التكنولوجيا المالية على المعاملات المالية في الوكالات البنكية محل الدراسة.
- إعطاء صورة عن مختلف التغيرات التي لحقت بالعمل البنكي في ظل التكنولوجيا المالية.
- عرض انجازات ومبادرات مملكة البحرين في تفعيل التكنولوجيا المالية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

لكل موضوع مبررات عديدة تعتبر بمثابة الحافز الذي يشجع لدراسة دون غيره من المواضيع ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- كون أن التكنولوجيا المالية وليدة العصر لما شهدته من تطور كبير من خلال السنوات الأخيرة.
- الاهتمام الشخصي بمعالجة المواضيع المتعلقة بالبنوك.
- التوافق مع التخصص المدروس.

6- أدوات الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من الأدوات المتمثلة في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، المجلات الاقتصادية، والبحوث الأكاديمية للإلمام بالجانب النظري للموضوع، كما اعتمدنا على مواقع البنوك المركزية لدول العينة، إضافة إلى الإحصائيات

والتقارير المنشورة لغرض جمع المعطيات والبيانات الكمية لاحتساب نسب التحليل المالي واعتمادنا أيضا على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

7- صعوبات الدراسة:

- حداثة الموضوع وعدم توفر القدر الكافي من الدراسات في الموضوع والمكتبات الجامعية والكتب المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.
- صعوبات تتعلق بإيجاد جهات رسمية توفر إحصائيات تساعد في إعداد الدراسة.

8- دراسات سابقة:

من خلال المسح الواسع لدراسات سابقة في موضوع وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الالكترونية وتحديات تبينها للبنوك الجزائرية، تم تحليل مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي لها صلة بالموضوع وربطنا أهداف دراستنا بالنتائج المتوصل إليها:

8-1- عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية لمتغير التكنولوجيا المالية:

*دراسة (بن موسى وعلماوي، 2020) بعنوان "التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية –دراسة تجربة الأمارات المتحدة–".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية والتي تكمن البنوك العمومية في بناء مزايا تنافسية من خلال تقديم خدمات الإلكترونية تجعلها قادرة على مواجهة التحديات الكبرى العالمية في قطاع البنوك الإلكترونية، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية مناسبة لموضوع الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهمية التكنولوجيا المالية لعصرنة خدمات المصرفية الإلكترونية تأتي من أهمية البرامج ووسائل المدفوعات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية للبنوك، مما يساهم في الرقي بالبنوك خاصة العمومية منها.

*دراسة (بومود وآخرون، 2020) بعنوان " ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية".

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التأثير الايجابي لابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، وتسليط الضوء على البنوك الإسلامية ومحاولة مسايرتها للابتكارات التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي والمصرفي بما فيها التكنولوجيا المالية معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخلصت الدراسة بأن ابتكارات التكنولوجيا المالية ترفع من حظوظ البنوك الإسلامية العربية لما توفره من تقنيات رقمية متقدمة تساهم في الرفع من قدراتها التنافسية، وتزيد من كفاءة أدائها، حيث تعتبر وسيلة جديدة للبنوك تساعدها على التعريف أكثر بمنتجاتها وخدماتها.

8-2- عرض وتحليل الدراسات السابقة الأجنبية لمتغير التكنولوجيا المالية:

*دراسة (vives، 2017) بعنوان"تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك"The Impact of fintech on Banking وتهدف الدراسة إلى تبيان تطور التكنولوجيا المالية وتأثيرها على كفاءة وهيكل السوق المصرفي والاستقرار المالي، ولخصت الدراسة بأن البنوك تتكيف مع العالم الرقمي وأن التكنولوجيا المالية تتمتع بتأثير كبير على البنوك من حيث تقديم فوائد للمستهلكين والشركات دون تعريض الاستقرار المالي للخطر.

*دراسة (Abou Shakra، 2019) بعنوان "تأثير التكنولوجيا المالية في إعادة هيكل القطاع المصرفي في لبنان"L'impact de la Fintech sur restructuration du secteur bancaire en Liban وتطرقت إلى دراسة تطبيقات التكنولوجيا المالية في لبنان مقابل التكنولوجيا المالية الدولية، وتهدف لمعرفة مدى استجابة البنوك لاحتياجات عملائهم، وإذا ما كان دمج هذه التكنولوجيا في البنوك ذو تأثير ايجابي معتمدة على التحليل النوعي والكمي للمعلومات مستخلصة بذلك بأن التطبيق المباشر للتكنولوجيا المالية في لبنان ليس بالأمر السهل، وأن البنوك اللبنانية رائدة في مجال الابتكار والخدمات المصرفية عبر الانترنت بالإضافة أن العملاء اللبنانيين متلقون جيدون لهذه التقنيات والابتكارات على الرغم من الصعوبات.

9- منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي عند تقديم المعلومات، ثم المنهج التحليلي عند تحليل المعطيات الأساسية الواردة في البحث.

10- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمنية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، حيث اقتصرت الدراسة على دولة البحرين.

- **الحدود الزمنية:** طبقت هذه الدراسة على البنوك في البحرين في الفترة الممتدة من 2014-2021.

11- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تم تناول مدخل إلى التكنولوجيا المالية، وفي المبحث الثاني تم تناول تقنيات التكنولوجيا المالية وخدماتها، والمبحث الثالث فقد تم التطرق مفاهيم عامة حول الأداء المصرفي.

- **الفصل الثاني:** تم التطرق إلا الجانب التطبيقي في البحرين، وذلك من خلال مبحثين حيث يتمحور المبحث الأول عن واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي والعالم والتكنولوجيا المالية في البحرين، أما المبحث الثاني يتمحور حول تقييم البنوك البحرينية في ظل التكنولوجيا المالية.

الفصل الاول

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب الملي للاقتصاد العالمي ، أظهرت وجه التمويلي جديد وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية من جانب ومن جانب آخر منافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية، حيث تساهم هاته التكنولوجيا في عدة ميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى، ما يساهم في دفع وتيرة تقدم الدول وقد يؤدي بها لعدة مخاطر نظير هذا التطور، حيث يتطلب نماء هذا النوع من التكنولوجيات بيئة حاضنة وتنظيمات تشريعية تكفل لها السير الحسن وتضمن أمان مستخدميها الوقت.

ازداد بشكل كبير مؤخرا الاستثمار في التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم، من المرجح أن يستمر في الزيادة، كون أن التكنولوجيا المالية لا تتعلق بقطاع الخدمات المالية فقط، لكن بكل الأعمال التجارية التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية وشركات (fintech) الناشئة مستخدمة تقنيات البلوكتشين والعملات المشفرة، الذكاء الاصطناعي وغيرها لتقديم الخدمات المالية للمستهلكين بطريقة أسرع منخفضة التكلفة وأكثر أمانا وكفاءة، وعليه سنحاول في هذا الفصل تناول مفاهيم عامة للتكنولوجيا المالية حيث ستكون لنا وقفة مع مراحل تطورها وأهميتها وأهم خصائصها ومزاياها وأنواعها وكذلك خدماتها ومجلاتها، أما في المبحث الثاني يتم التعرض إلى مختلف قطاعاتها ومجالاتها وتقنياتها، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء المصرفي، ويتم التعرض فيه عن مؤشرات المستخدمة في تقييم وقياس أداء المصارف.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التكنولوجيا المالية

أدت التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا إلى إظهار التكنولوجيا المالية، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في القيام بتحسين وتطوير العديد من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، وهذا نظرا لكونها تتعلق بجميع الأعمال التجارية المرتبطة بصناعة الخدمات المالية.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

تشير التكنولوجيا المالية على التكنولوجيا المستخدمة في النظم الأخلاقية للمؤسسات المالية القائمة، وذلك في القرن الحادي والعشرين، ثم بدأت في التطور لتشمل العديد من الخدمات الخاصة بالمستهلكين، والتي تضع العديد من القطاعات والصناعات المختلفة مثل التعليم والخدمات المصرفية للأفراد وجمع الأموال والعلامات الرقمية المشفرة مثل البتكوين وغيرها.

كما ساهم في نشأة الفينتك الشركات الناشئة التي تم إنشائها خصيصا لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث يستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك.[1] هي ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية والمؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبين التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل في المراحل الثلاثة التالية:[2]

1- المرحلة الأولى (1866-1967): في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع الجهاز المصرفي الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل التفجير الأولي للعولمة المالية؛

2- المرحلة الثانية (1967-2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت؛

3- المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا): منذ الأزمة العالمية ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

3-1- دوافع احتضان التكنولوجيا المالية:

وترجع أبرز العوامل التي ساهمت في احتضان التكنولوجيا المالية بالعالم واتساع استيعاب مستجداتها للعوامل التالية:

1ماهية التكنولوجيا المالية واهم استخداماتها، تاريخ الاطلاع 28-03-2022 على الساعة 17.13 على الرابط http://www.vapulus.com/ar

2سعيدة حرفوش، " **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**"، مجلة آفاق العلمية، مجلد 11، العدد 3، جامعة الجلفة (كلية العلوم الاقتصادية 1 قسم علوم التسيير، 2019، ص 728.

- **التطـور التكنولـوجي:** أبـرز مـا يميـز التكنولوجيـا الماليـة هـو عـدم وجـود قيـود وضـعية يمكـن أن تعرقـل تقـدمها وفـي ظـل التطـور التكنولـوجي سـاهم فـي ذلـك فـي زيـادة وتيـرة هـذا التقـدم والتقبـل، فـأبرزت إمكانيـات جديـدة لهـا القـدرة علـى التكيـف كمـا سـاهم انخفـاض تكلفـة التكنولوجيـا فـي تعزيـز هـذا النمـو حيـث انخفضـت بمقـدار 31% علـى مـدار 10 سـنوات الماضـية، فالتكنولوجيـا الجديـدة قـدرة على تحسين مرونة عمل أنظمة مؤسسات كالبنوك مثلا.

- **تـوافر التمويـل:** أصـبحت هنـاك سـهولة فـي التمويـل مـا يمكـن رواد الأعمـال والمؤسسـين مـن بـدء مشـاريع جديـدة، حيـث بلغـت قيمـة اسـتثمارات رأس المـال المخـاطر مـا قيمتـه 13.6 مليـار دولار علـى مستوى عالمي عام 2016.[1]

- **تغيـر توقعـات العمـلاء وطلبـاتهم علـى الخـدمات الرقميـة:** مـا يـدعو لإيجـاد حلـول ابتكاريـة مـن طـرف التقليـدين مثـل شـركات التكنولوجيـا الماليـة، إذ مـا يقـارب 63% مـن المسـتهلكين عبـر العـالم يقبلون على استخدام منتجات خدمات التكنولوجيا المالية.

- **الـدعم التنظيمـي:** فالحكومـات والسـلطات التنظيميـة يـدعمها هـذا النـوع مـن التكنولوجيـا تسـهم فـي خفـض الحـواجز أمـام مسـتثمريها، فـبعض الحكومـات اعترفـت بالـدور المهـم لشـركات Fintech فـي تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية

جـاء مصـطلح (FINTECH) المصـطلح الإنجليـزي لتكنولوجيـا الماليـة مـن مقطعـين همـا Fin اختصـارا لكلمـة Finance، "Tech"مـن كلمـة Tecnology ويقصـد بـذلك التقنيـات المسـتخدمة فـي تقـديم أو تحسـين الخـدمات الماليـة، حيـث يعتبـر مصـطلح التكنولوجيـا الماليـة مـن أكثر المصطلحات شيوعا في عصرنا الحالي.[3]

مـن أجـل تعمـيم فهـم Fintech (التكنولوجيـا الماليـة) نجـد Fintech هـو: "موضـوع متعـدد التخصصات يجمع بين التمويل، إدارة تكنولوجيا وإدارة الابتكار.[4]

1وهيبـة عبـد الـرحيم، الزهـراء أوقاسـم، **التكنولوجيـا الماليـة فـي دول الخلـيج بـين حداثـة الظـاهرة وسـرعة الاسـتيعاب**، مجلـة دراسـات اقتصـادية، العدد 38، أوت 2019، ص 355.

2سـرى تقـي محمـد علـي السـلطان، معمـن وعـد الله المعاضـيدي، **أثـر FinTech علـى الربحيـة المصـرفية**، مجلـة تنميـة الرافـدين، مجلـد 40، العدد 132، جامعة الموصل، العراق، 2021، ص 202.

3ايمـان بومـود، عواطـف مطـرف، شـافية شـاوي، **ابتكـارات التكنولوجيـا الماليـة ودورهـا فـي تطـوير أداء البنـوك الاسـلامية العربيـة**، مجلـة رؤى الاقتصادية، مجلد 10، العدد1، جامعة باجي مختار –عنابة– (الجزائر)، 2020، ص 335.

4 Leong. K. and Sungm A. (2018). **FinTech (Financial Technology): what is it and how to use technologies to create Business value in FinTech way?**, "international journal of Innovation. Management and technology, Vol 9. N2. P75.

الشكل رقم (01): التكنولوجيا المالية بوصفها موضوعا متعدد الميادين.

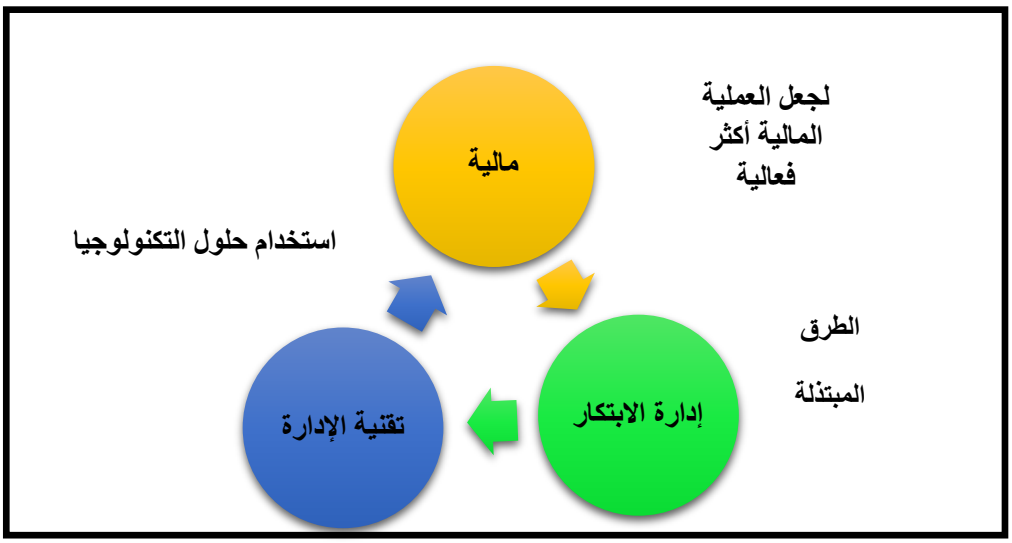

Source : Leong. K. and Sungm A. (2018). **FinTech (Financial Technology): what is it and how to use technologies to create Business value in FinTech way?**, "international journal of Innovation. Management and technology, Vol 9. N2. P75.

يعرفها مجلس الاستقرار المالي على أنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات جديدة، لها أثر ملموس على الأسواق المالية والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية.[1]

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن، فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك.[2]

يرى الباحثون أن التكنولوجيا المالية هي الانتقالية الفكرية والمهنية في المحاسبة نحو الابتكار المالي الذي يرتكز نحو التقنية من خلال خدمات مبتكرة، وقد ازداد الاهتمام بهما في ظل جائحة كوفيد-19 لغرض توظيف الحلول التكنولوجية المبتكرة لتحسين الخدمة المصرفية.[3]

تشير التكنولوجيا المالية أو (Fintech) إلى الابتكارات التي تهدف إلى طرق جديدة لتقديم الخدمات المالية، في العديد من الأسواق المتقدمة، تعتبر التكنولوجيا المالية بمثابة اضطراب في القطاعات المالية والمصرفية التقليدية، في الأسواق الناشئة مثل إفريقيا، تعمل Fintech على سد الفجوة بين الصناعة المصرفية والملايين ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء القارة.[4]

1بباس منيرة، فالي نبيلة، **الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية الريادية**، مجلد 01، العدد 02، جامعة سطيف1-، الجزائر، 2020، ص 40.

2زيد آمين، بودراع أمينة، **التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد3، جامعة مسيلة، 2018، ص 145.

3 إبتهاج إسماعيل يعقوب، قيحاء عبد الله يعقوب، م. م زينب جمعه مظر ، **التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد-19**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية(JAFS)، 2021، ص 62.

4 Tahonout kheira, **financial technology Prospects in the Middle East and Africa**, journal of economy Grouth and Entrepreneurs hip JEGE. Vol 4. N3. Algeria. 2021. P15.

التكنولوجيا المالية هي مصطلح الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فتنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام ما أقرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، معاملات رقمية ...الخ، حيث تم توجيه احدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية، فأصبحت تقدم من طرف شركات استغلت التكنولوجيا في قطاع الخدمات، وهي خطوة متأخرة مقارنة بالمجالات الأخرى كالإعلام (تكنولوجيا الإعلام)، والتجارة(التجارة الإلكترونية)، النقود (النقود الإلكترونية)... إلخ[1]

وعليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها صناعة ناشئة برزت أساسا بعد أزمة 2008 نتيجة تراجع ثقة المواطن الأمريكي في البنوك التقليدية، حيث أن هذا النوع من التكنولوجيا يسعى إلى تقديم منتجات وخدمات تعتمد في الأساس على التكنولوجيا بهدف تحسين الخدمات المالية التقليدية، وعليه فان ظهور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يعتبر تحدي كبير للقطاع المصرفي التقليدي.

وكمصلحة لما سبق فإن أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية يعود إلا النقاط التالية:[2]

- تسمح بتخفيض التكاليف.
- تسريع الخدمات مقارنة بالطرق التقليدية.
- تسمح بالوصول إلى شرائح سكانية واسعة.
- حلول تطويرية للأدوات المالية.
- انخفاض ولاء العملاء في البنوك التقليدية.

المطلب الثالث: أهمية، خصائص،وأنواع التكنولوجيا المالية

1- أهمية التكنولوجيا المالية:

تساهم التكنولوجيا المالية حاليا في تحويل مشهد الخدمات المالية والتكنولوجية المالية ليست جديدة، إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتد على مدار قرون ومع هذا فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة (الاتصالات والتكنولوجيا) في المعادلة، لتقديم "خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية" إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي، بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء، وتقديم الائتمان، وتعبئة رأس المال المساهم، بالإضافة إلى البنى التحتية للأسواق المالية، وإدارة الثروات والتأمين.

1عبد الرحيم وهيبة، **عملة البيتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية**، العدد32 –الجزء الثالث–، المركز الجامعي تمنراست، حوليات جامعة الجزائر، 2018، ص 66.

2د.حيزية بنية، أ.ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، مجلد 7، العدد3، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تمنراست الجزائر، ص ص 39–40.

وتوفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء الدفع الفوري، وتوفير المزيد من الخيارات وتسيير الخدمات، ومن شأن التكنولوجيا المالية تسيير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع.

وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد.[1]

2- خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن وضع أهم الخصائص للتكنولوجيا المالية في النقاط التالية:

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛
- إن خدمة المالية المصرفية هي مجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.[2]

3- أنواع التكنولوجيا المالية:

بعد مرور مدة زمنية طويلة من ظهور التكنولوجيا المالية، هذه الأخيرة تطورت ونتجت عنها أنواع تم إيجازها فيما يلي:[3]

3-1- الخدمات المصرفية الرقمية: تسمح هذه البنوك لأشخاص بالتعامل مع العمليات المصرفية عبر الانترنت، لتحسين تجربة العملاء، تستخدم البنوك على الانترنت تقنيات مبتكرة مثل دراسات الطبيعية الصوتية والوجه، كما تمكن البرامج المصرفية عبر الانترنت العملاء من إدارة جوانب أكثر من حساباتهم عبر الانترنت بدلا من زيادة أحد البنوك التقليدية، يسمح برنامج الخدمات المصرفية عبر الانترنت للعملاء بإدارة الحسابات وعرض محفوظات المعاملات وسداد الفواتير وغير ذلك ...

1د. تحانوت خيرة. **واقع وآفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)**. جامعة البليدة 2. الجزائر. 2018. ص.ص 326-327.

2لزهاوي زواويد، نفيسة حجاج، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ... الواقع و الأفاق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، أيام 17-18 أفريل 2018. ص4.

3 أنواع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، موقع vapulus تم الاطلاع في : (2022/06/07 16:16)، على الخط أنواع-التكنولوجيا المالية في الوطن العربي - / https://www.vapulus.com/ar

3-2- التـأمين: تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد، هذه الشركات أكثر مرونة من شركات التأمين التقليدية، كما تستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل شركات الانترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء، وتسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات بالإضافة إلى ذلك، يتيح تدفق البيانات في الوقت الحقيقي لشركات التأمين التحكم في المخاطر بفعالية وتعزيز المبيعات.

3-3- إدارة العمليات التنظيمية: تساعد إدارة التنظيم والامتثال في حل المشكلات والتحديات التنظيمية من خلال تطبيق تقنيات مبتكرة ،تسمح شركات العمليات التنظيمية للمصارف بالالتزام بالقواعد وإجراء التحليلات باستمرار، يمكن لهذه الشركات تجميع كلمات مرور العملاء الفريدة وتخزينها ومراقبتها على أجهزة متعددة، كما تستخدم أيضا برامج إدارة المخاطر المالية التي تقوم بإدارتها عن طرق الكشف مسبقا عن المخاطر المحتملة وتحليلها واتخاذ الاحتياطات اللازمة للتقليل أو الحد منها.

3-4- تمويل رأس المال: كما تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتحويل تمويل الأسهم، تعمل بعض الشركات على الربط المستثمرين المعتمدين بمركبات متحركة تم فحصها، حيث يستخدم آخرون نموذج التمويل الجماعي ويسمح لأي شخص بالاستثمار في أعمال جديدة، وتقوم هذه الشركات بتبسيط عملية جمع الأموال للأعمال التجارية، كما أن الأموال الافتراضية أسهل للمستثمرين، حيث يمكن القيام بكل شيء على الانترنت.

3-5- الخدمات المصرفية للمستهلكين: وتعتبر المصارف الاستهلاكية فئة أخرى من فئات سوق التكنولوجيا المالية للبنوك التقليدية وتفرض رسوم مرتفعة، لذا فإن الشركات في هذه الفئة تمثل بديلا للمستهلكين، كما تتيح لهذه الشركات الفرصة الوصول إلى المستهلكين الذين يعانون من نقص في التمويل.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية

للتكنولوجيا المالية العديد من المزايا التي تجعلها مميزة ولكن لا يمكن أن تنكر أن لها العديد من السلبيات ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لمزايا وعيوب التكنولوجيا المالية:[1]

1- مزايا التكنولوجيا المالية:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- السرعة في تقديم الخدمة.
- الانخفاض النسبي في تكاليف المعاملات.

1.مدحت عادل ، **تعرف على مزايا وعيوب تطبيقات التقنيات المالية الجديدة**،2019 ، تاريخ الإطلاع 2022/06/5 ، على الساعة 12:33،من الوقع https://www.dotmsr.com/news:

- إمكانية وصول التكنولوجيا المالية إلى فئات أكثر وهو ما يعرف بالشمول المالي.
- حماية الخصوصية.

2- <u>العيوب والمخاطر</u>:

يمكن تلخيص عيوب ومخاطر التكنولوجيا المالية فيما يلي:

2-1- عيوب التكنولوجيا المالية:

- جعل عملية التلاعب والقيام بالمخالفات سهلة جدا.
- محدودية تدخل جهات الحماية والرقابة لأن ليس لها جهة تقويم بإدارتها والإشراف عليها.
- عدم الاستقرار التقني والمالي.
- صعوبة حماية المتعاملين.
- إمكانية استخدامها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

2-2- مخاطر التكنولوجيا المالية:

تواجه التكنولوجيا المالية العديد من مخاطر منها:[1]

- عدم القدرة على حماية المستهلك وحماية بياناته.
- عدم المعرفة بالتحليل المالي والائتماني من اجل تمويل المشروعات أو الإقراض.
- المشروعين والبنوك المركزية ليست لديها الخبرة والدراية والإشراف على الحلول التكنولوجيا.
- صعوبة إقناع العملاء بالثقة التي هي أساس المالي.
- استخدام العمليات الرقمية أو المشفرة في أنشطة إجرامية وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.
- الخيانة من قبل المتعاملين على الأجهزة الإلكترونية من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للبنوك والمؤسسات المالية بأعمال تخريبية خاصة إذا لم تتوفر أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية مما يوفي مجالات عديد الاختراق هذه الأنظمة التكنولوجيا من قبل المجرمين.
- محاولة اختراق الأنظمة الأمنية للبنوك والمؤسسات المالية من قبل أشخاص خارجيين بهدف السرقة وإنجاز عمليات مالية غير مشروعة لا نوافق هذه المؤسسات على القيام بها.

1أعمر بن موسى ، وعلماوي احمد، **<u>التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية</u>** (دراسة تجربة الإمارات)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2020، 185 -186.

المبحث الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية وخدماتها

تعتمد التكنولوجيا المالية على الابتكار لتحسين جودة الخدمات المصرفية وتسهيل انتشارها عبر العالم عن طريق استغلال التقنيات والتطبيقات التي تقدمها تطورات صناعة التكنولوجيا المالية وفي هذا المبحث سوف نبرز تشكيلة متميزة من نواتج هذه التكنولوجيا.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية ومجالاتها

1- خدمات التكنولوجيا المالية الفينتك "Fintech":

لقد جاءت الفينتك لتحويل سوق الخدمات المالية وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها في العناصر الخمسة التالية:

1-1- خدمات الدفع: تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة التي تقدمها الفينتك للعديد من العملاء، بحيث أهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال.
- التحويلات إلى الخارج تكون بأقل تكلفة وبتدنئة تكاليف التبادل الدولي للنقود (TransferWise).
- تبادل العملات بدون تكلفة (Kantex).
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الإلكترونية، وتسهل عمليات الدفع عبر الانترنت، والتي تشمل الدفع المبتكرة.[1]

1-2- الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكليف منخفضة، تشمل أيضا حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.[2]

1-3- الاستثمار والتمويل:

- تقوم الفينتك باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة.
- توفير منصات التمويل الجماعي للشكات، سواء في شكل قروض أو في شكل تبرعات.
- تقديم الاستشارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتحليل المخاطر، وتقديمهم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.[3]

1-4- خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات (Big data): هي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملاءة

1سعيدة حرفوش. مرجع سبق ذكره. ص 729.

2سيد عمر زهرة. بن الفتاح دحمان، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي**. مجلة التكامل الاقتصادي. مجلد 8. العدد1. جامعة أحمد درارية. الجزائر. ص 71.

3سعيدة حرفوش. مرجع سبق ذكره. ص 729.

المالية). كما تعمل في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد مكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم أيضا الفينتك بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد على اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.[1]

1-5- الخدمات الموجهة للبنوك: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل: تقنية البلوكات (Block Tech) التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكيشن، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب...إلخ.[2]

الشكل (02): خدمات التكنولوجيا المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجع ،سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق العلمية، مجلد 11، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 729.

2- مجالات التكنولوجيا المالية:

قاعدة عملاء صناعة التكنولوجيا المالية أضحت واسعة عميقة الجذور، ذلك نظرا للمنتجات التي تقدمها حيث تتسم في مجملها بالتنافسية العالية، فهي سهلة الاستخدام وشفافة وفعالة وآلية بنفس الوقت، تغطي هاته التكنولوجيا المالية على نطاق واسع المجالات التالية:[3]

1كنودة جميلة، **قياس أثر التكنولوجيا المالية على البنوك الجزائرية باستخدام نموذج SWAT**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2020، ص 28.

2سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص 71.

3د. وهيبة عبد الرحيم. ط/ د. زهراء أوقاسم. مرجع سابق. ص.ص 354-355.

2-1- **الخدمات المصرفية (Bon King)**: حتى وقت قريب كانت الشركات الناشئة في إطار التكنولوجيا المالية ينظر إليها على أنها تهديد للبنوك، فلها القدرة على إضعاف ولاء عملائها من خلال توفير مزيد من الخصوصية لهم والشفافية والتجارب الجذابة، لكن الصناعة المصرفية استجابة لهاته التغيرات بإيجاد حلول خاصة بهم وحماية موقفها بالسوق، مع ذلك لاعبين كثر الزمها على احتضان هذه التكنولوجيات محاولة منها تحديث منظومتها والبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بنشاطاتها.

تتجلى التكنولوجيا المالية من خلال المجال المصرفي في الآتي:

- **التمويل الشخصي**: حيث يتم رصد الأنفاق، والادخار والائتمان وكذا الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات تقنية وتوفير قاعدة بيانات للعميل.
- **المدفوعات المعاملات**: حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات تحويل مختلف القيم بأي وقت وأي حجم عبر العالم من خلال شركات عملها الأساسي، فهي بذلك تقنيات توزيعية أمنة ودقيقة بناء على العملات المشفرة وسلاسل الكتل.
- **الافتراض**: تستخدم التكنولوجيا في النظام الأساسي الشرائح العملاء الجدد والحاليين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام تحليل البيانات الكبرى.

2-2- التأمين InsurTech:

تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطوير صناعة التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال:

- **منتجات ذات حلول ابتكاريه**: باستخدام تحليل بيانات وانترنت الأشياء (IOT) والذكاء الاصطناعي حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين.
- منصات للتوزيع الرقمي.

2-3- إدارة الأصول والثروات:

- **التوزيع**: بتقديم خدمات الثروات وإدارة الاستثمارات للأفراد عبر منصات تشمل على واجهات بسيطة.
- **الاستثمار والنصح**: بتقديم عروض تستخدم اللوغاريتم لعرض النصائح عملية.
- **المستشار الآلي (Roboad vipon)**: يقدم الاستشارات مكان المستشارين التقليديين ذوي التكلفة العالية.
- **إدارة المحافظ**: باستخدام الذكاء الصناعي والتعليم الآلي (ML) (Maching Learning) تقوم بإدارة محافظ العملاء.

2-4- مجالات أخرى:

- **أسواق رأس المال**: بتوفير أشكال أخرى من الوساطة المالية المحتكرة من قبل البنوك وشركات للوساطة.

- **(b2b)(Business-to business)**: تعمل التكنولوجيا المالية على إيجاد حلول خدماتية تكنولوجية موجهة بشكل خاص للشركات والمؤسسات المالية مثل: البرامج المستعملة في العمليات المالية والتي تدعم الأمن المالي للعملاء مثل سلسلة التكتل.
- **التكنولوجيا التنظيمية (Reg Tech)**: تسهل وتحسن التوافق التنظيمي باستغلال التكنولوجيات الجديدة كتحليل البيانات الضخمة (Maching Learning (ML.

المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

إن أهم القطاعات التي تبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بصورة عامة تتمثل في المدفوعات وتحويل الأموال، التأمين والعملات الرقمية المشفرة، حيث يعد قطاع المدفوعات أكثر القطاعات انتشارا ونجد أيضا إدارة الثروات.

الجدول (1): قطاعات التكنولوجيا المالية بمختلف الدول

	تحويل الأموال والمدفوعات	تخطيط المالي	الادخار والاستثمار	الاقتراض	التأمين
الصين	83%	22%	58%	46%	**47%**
الهند	72%	21%	39%	20%	**43%**
البرازيل	60%	20%	29%	15%	**38%**
أستراليا	59%	15%	27%	13%	**32%**
بريطانيا	75%	13%	25%	12%	**31%**

المصدر: وهيبة عبد الرحيم وآخرون، **شركات التكنولوجيا المالية في شرق الأوسط وشمال إفريقيا**، Refaad، ص33.

1- قطاعات الموجة الأولى:

المقصود بقطاعات الموجة الأولى ذلك حسب ما جاء في تقارير والمنصة العلمية أنها القطاعات التي تنتمي البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل: الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية والتشريعية التي تهيئ لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل آمنة ومستقرة لحد بعيد، حيث شكل العالم العربي مقرا لـ 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي قرابة 12 دولة.

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتجسد في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال النت أو التي تعمد الشركات الناشئة لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر منها وهي كما يلي:[1]

1أحمدي زينب، أ. أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 8، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2019. ص 405.

1-1- قطاع المدفوعات:

يعتبر الدفع لمنتج أو خدمة باستخدام الجهاز المحمول جذابا للمستهلكين المعاصرين بسبب سرعته وبساطته وأمانة بحيث يمكن شراء أي شيء تقريبا عبر جهاز محمول، حيث كشفت دراسة استقصائية على الانترنت لأكثر من 7500 مستخدم للهواتف المحمولة في جميع أنحاء العالم عن مشاركة مستخدمي الهواتف المحمولة الذين أجروا دفعة عبر الهاتف المحمول، وتم تقسيم النتائج حسب أنواع السلع التي تم شراؤها اعتبارا من أكتوبر 2014 كان 65% من مستخدمي الهواتف المحمولة من الصين قد اشتروا سلعا مادية مثل الملابس أو فنجان من القهوة عبر الجوال بالمقارنة كان 17% فقط من مستخدمي الجوال في الولايات المتحدة قد اشتروا خدمة حقيقية مثل تذكرة وسائل النقل العام باستخدام الهاتف المحمول، كما يمكن قياس نمو صناعة الدفع بواسطة الهاتف النقال وفقا لعدد معاملات الدفع عبر الهاتف المتحرك التي يتم إجراءها سنويا، ففي عام 2011 وجد أن عدد الدفعات عبر الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم بلغ 7 مليارات وارتفع إلى 1.11 مليار في السنة في وقت لاحق، ويتوقع الخبراء أن يرتفع هذا العدد على أساس سنوي ليصل غلى 47 مليار صفقة في عام 2015.[1]

*** حالة الدفع الإلكتروني (Beam walle):**

مقرها الإمارات وتاريخ التأسيس 2012 تتيح بيع وبث "Beam walle " للمستخدمين ربط بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص على تجربة تسوق بدون نقود ورقية، هذه الشركة الناشئة التي تلفت استثمارا ضخما من شركة "ماجد القطيم" في أواخر عام 2014 لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الإمارات حتى منتصف عام 2016 وقعت "بيم واليت" شراكة مع شركة "دو DU" الاتصالات و"ماستر كارد" من أجل توسيع قاعدة وصولها.[2]

1-2- قطاع الإقراض والحصول على رأس المال:

يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) نوعا جديدا من اقتصاد "المشاركة"، تساعد منصات الإقراض (P2P)على ربط المستثمرين بالمقرضين دون أن يعمل البنك كوسيط، بين عامي 2014 و2015 كان من المتوقع أن ترتفع الإقراض العالمي (P2P) إلى قيمة سبعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2014 من 9 مليار إلى 664 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050، من المتوقع أن تكون قريبة من تريليون دولار أمريكي.

1Fintech ، موقع statistica .com ،على الرابط https://www.statistica.com/en،تم الإطلاع في : (2022/06/12)

2 وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور. **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب الشركات الناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد7، العدد3، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 14-15.

وفي الأغلب تحتكر البنوك جانب الاقراضات، لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حالها أن أخذت تستقطب جانب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض تعمل غالبا على تهميشهم، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية، أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي:[1]

***تدوير الأموال:** هي منصة الإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال تجد (Money Fellows) بمصر 2014 فكرة تدوير الأموال أو الجمعية كما يطلق عليها بمصرفي أكثر من 90 دولة تتبع للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك. كما تتيح للمستخدمين من بناء سجل ائتماني بناء على آرائهم في دورات المال.[2]

***التمويل الجماعي:** هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما، يقوم صاحب المشروع ويمكن صاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة: فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنفس للمبدعين ورواد الأعمال لأنها أسهمت أولا في زيادة حريتهم المالية وثانيا ساعدت في تخليصهم من سلطة المستثمرين، وكمثال نجد شركة إيواء (IWWA)–الأردن. 2013.[3]

***منصات مقارنة القروض:** تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة حاليا فجوة لتمويل تتجاوز قيمتها 2 تريليون دولار أمريكي أي حوالي 260 مليار دولار أمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعكس هذه الفجوة الفرق الشاسع بين العرض والطلب على رأس المال بين هاته الشركات ومزودي التمويل التقليدي (البنوك).

هاته المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب، ففي دولة الإمارات هناك حوالي 300 ألف شركة صغيرة ومتوسطة تساهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتوفر أكثر من 42% من إجمالي الفرص حيث توفر منصات المقارنة مختلفة العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرص والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك. وكمثال على ذلك نجد شركة (Comparent it y me.com)– الإمارات–2011.[4]

1زبير عياش، فاطمة الزهراء فنازي، إيمان مطلاوي، **دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 5، العدد1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020، ص 308.

2تقرير بيرفورت 2016،**التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،Refaad ،ص43.

3. بن فضة وسام، بن حسان حكيم. **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية**، مجلد 4، العدد 3، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020، ص115.

4أحمد زينب ،أ.أوقاسم الزهراء ، مرجع سبق ذكره، ص407-408.

الشكل رقم (03): تطور شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

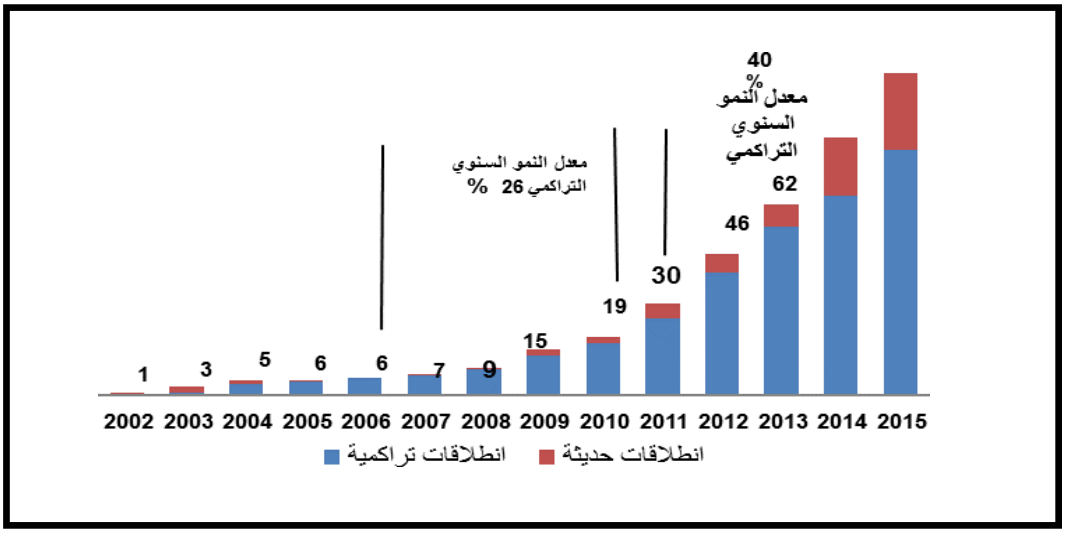

المصدر: وهيبة عبد الرحيم وآخرون، **شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** Refaad، Global journal of economics and business، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص 8، على الخط www.refaad.com

من خلال هذا الشكل يتجسد لنا التطور التراكمي التدريجي لشركات التكنولوجيا المالية بمنظمة الشرق الأوسط حيث تشمل الانطلاقات التراكمية في قطاع المدفوعات بشكل رئيسي.

أما فيما يخص الانطلاقات الحديثة فهي تشمل في الغالب على جانب الاقراضات وتعبئة رؤوس الأموال.

2- قطاعات الموجة الثانية:

على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة ترتكز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفر بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زحما رقميا وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي.

وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية حسب تقارير "مخبر ومضة" كما يلي:

2-1- التحويل الدولي للأموال: في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 لـ431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانيا والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.[1]

***إدارة الثروات:** حالة (FINERD)، مقرها الإمارات، تاريخ التأسيس 2015.

تقدم فاينرد (FINERD) حلول الاستثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني، هذه المنصة التي تعتبر أول مستشار رقمي آلي في الإمارات حشدت اهتماما كبيرا

1تقرير بيرفورت، مرجع سابق، ص 45.

بالأخص من المغتربين، خصوصا وأنه ليس من الضروري امتلاك إقامة في دول الخليج العربي لفتح حساب.[1]

2-2- تكنولوجيا التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني، لكن شركات التكنولوجيا الحالية وجدت الحل لذلك، حيث تربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين، ونظرا لما توفره تكنولوجيا التأمين من إيجابيات لمستخدميها (سهولة الاستخدام وقلة التكلفة)، فقد حققت النشاطات التأمينية للتكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة "تواجد ملحوظ"، حيث كانت نسبة اعتماده في سنة 2017 (24%) ثلاث أضعاف نسبة اعتماده في سنة 2015 (8%) وحسب توقعات الخبراء فإن معدل اعتماد هذا النوع من الخدمة يتحقق في السنوات المقبلة نسبة اعتماد 39%

2-3- سلسلة البلوكات (العملات الرقمية "المشفرة"): البلوك تشين (Chainblock):

هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات السماسرة مثلا (Blocks). تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة. صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها دون تعديلها. أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديلها. هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها بين مؤيد ومعارض. أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر النت هي البتكوين (BITCOIN).[2]

وكمثال نورده على ذلك نجد شركة (Bit Oasis)- الإمارات. 2014 حسب تقرير "مخبر ومضة" هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة وهي محفظة آمنة ومتاحة حاليا في دول الخليج العربي، تسمح للأفراد بشراء البتكوين وإرساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقيعات المتعددة وتقديم معايير أمان عالية.[3]

1وهيبة عبد الرحيم. أ شواق بن قدور، مرجع سبق ذكره. ص 16.

2سلسلة الكتل -ويكيبديا- تاريخ الاطلاع 28-03-2022 على الساعة 17.27، على الرابط http://ar.m.wikipedia.org

3تقرير بيرفوت، مرجع سابق، ص 49.

الشكل رقم (04): تطور الاستثمار في شركات (Block chain) 2013-2017.

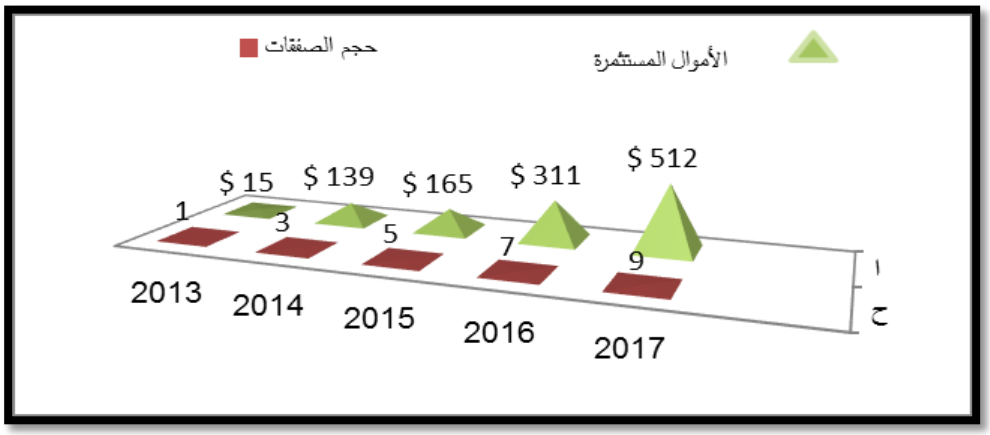

المصدر: تقرير حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلد 8، العدد01، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، 2019، ص 411.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور حجم الاستثمارات العالمية بسلسلة الكتل رغم أن البعض يرون أن هذا التطور السريع والضخم قد يكون مجرد فقاعة لكن التكنولوجيا وراء هذه التقنية المتطورة تبدو جذابة وواعدة في نظر الآخرين نظرا للتطبيقات التي لا حصر لها، كما أن شركات رأسمال المخاطر وجدت السبيل لكسب رهان الربحية في جانب العملات المشفرة والتي تبين أن البيتكوين هي أبرزها حيث أنه بلغ قرابة 40% في 2017 عنه في 2016 ما يبرز القفزات الهائلة في هذا الجانب.

الشكل رقم (05): قطاعات التكنولوجيا المالية (الحالة العالمية في منتصف 2016).

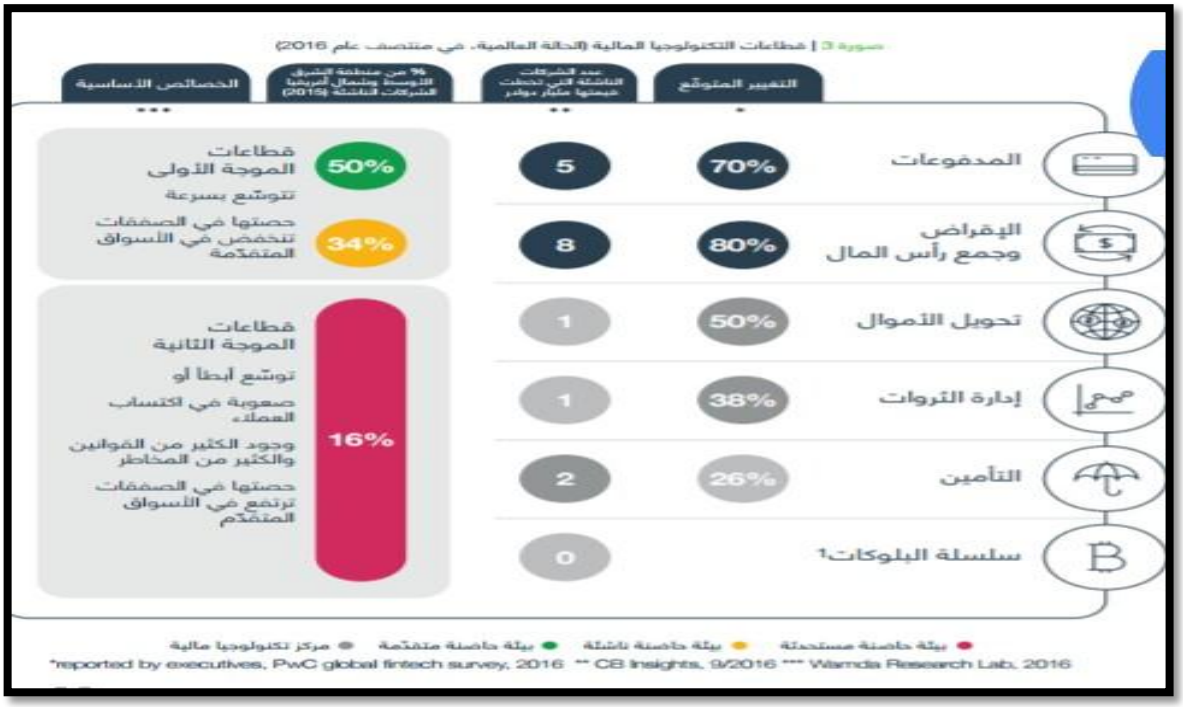

المصدر: تقرير ومضة، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، ص10

المطلب الثالث: أهم التقنيات المعتمدة في التكنولوجيا المالية

توجد العديد من التقنيات المميزة في التكنولوجيا المالية، والتي تلقى اهتماما واسعا كثيرا في الأوساط الرقمية والتكنولوجية لعل من أبرزها ما يأتي:

1- الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):

قام جون مكارتي (John Mecarthy) الملقب بأبي الذكاء الاصطناعي بصك هذا المصطلح في عام 1956. ووفقا له فإن الذكاء الاصطناعي هو علم هندسة إنشاء آلات ذكية. وبصورة خاصة برامج الكومبيوتر، أي أنه عام إنشاء أجهزة وبرامج كومبيوتر قادرة على التفكير بنفس الطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري، أ] تتعلم مثلما يتعلم البشر وتقرر مثلهم كما تتصرف تصرفات متشابهة لتصرفاتهم، وبهذا المعنى فإن الذكاء الاصطناعي هو عملية محاكاة الذكاء البشري عبر أنظمة الكمبيوتر، فهو محاولة لتقليد البشر ونمط تفكيرهم وطريقة اتخاذ قراراتهم التي من خلال دراسة سلوك البشر عبر إجراء تجارب على تصرفاتهم ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة رد فعلهم، وتعاملهم مع هذه الموقف، ومن ثم محاولة محاكاة طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة.[1]

2- الحوسبة السحابية (Cloud Computing):

إن الحوسبة السحابية نموذج لتوريد وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لإتاحة الاتصال بالشبكة لمجموعة مشتركة من مصادر الحوسبة القابلة للتهيئة على نحو ملائم عند الطلب، والتي يمكن توفيرها بأقل جهد ممكن سواء في الإدارة أو التعامل مع مزود الخدمة، وبالتالي فهي نوع من الحوسبة القادرة على الحصول البسيط عند الطلب لمجموعة من موارد الحوسبة عالية المرونة، وتمكن مستخدميها من الحصول على خدمات لا حدود لها وبشكل فعال جدا على غرار انخفاض التكاليف زيادة الثقة في المعاملات، وسهولة وبساطة الاستعمال.[2]

3- إنترنت الأشياء (Internet of Things):

تعرف على أنها العلاقة التي تربط الأجهزة بالانترنت. مما يسمح لها بالتقاط وإرسال وتلقي البيانات وهذه الأجهزة هي جميع الأجهزة التي تخطر على البال البشري، كأجهزة الإنذار والأجهزة القابلة للارتداء، أجهزة التحكم بالحرارة، الصرّاف الآلي، وحتى الغسالات والثلاجات وغيرها، وتكمن قيمة انترنت الأشياء في تجاوز دور جمع البيانات المتوفرة في العالم، بل تتعدى هذا من خلال

1خليفة إيهاب: **مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. 2019. ص 40.

2عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 06، العدد 01، جامعة باجي مختار (عنابة) الجزائر، 2021، ص 407.

الاستفادة منها على أكمل وجه بفضل بنى تحتية أساسية، هذا ما جعل منها تثير ضجة واسعة تتهافت عليها كبرى الشركات الضخمة والمؤسسات الناشئة بهدف تطوير أجهزة مبتكرة.[1]

4- الطابعات ثلاثية الأبعاد(3D Printing):

قام بابتكارها العالم إيمانويل ساسكي وتعد من أحدث أشكال التصنيع، حيث يتم تكوين جسم ثلاثي الأبعاد بوضع طبقات رقيقة متتالية من مادة ما بعضها فوق بعض، وهي تتمتع بالسرعة والسهولة في الاستخدام أحسن من أنواع التكنولوجيا الأخرى المستخدمة في التصنيع، وتتيح القدرة على طباعة أجزاء متداخلة معقدة التركيب، كما يمكن صناعة أجزاء أخرى من مواد مختلفة بمواصفات ميكانيكية وفيزيائية متنوعة، فهي تنتج نماذج تطابق منظر وملمس وظيفة النموذج الأصلي للمنتج، وفي السنوات الأخيرة أصبح بالإمكان تطبيقها على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك انتقلت النمذجة من الصناعات الثقيلة إلى البيئة المكتبية، ولها عدة تطبيقات في مجال الطب، الخزف، المعادن، وتشكيل قوالب الصب.[2]

5- سلسلة الكتلة (BlockChain):

البلوك تشين أو سلسلة الكتلة، هي الجيل الجديد من الانترنت الذي يسمح بنقل أصل الملكية من طرف لآخر في نفس التوقيت، ودون الحاجة إلى وسيط ومع تحقيق أقصى درجات الأمان. وهي أيضا "السجل" العالمي الموزع بين جميع الأفراد حول العالم ويضمن لهم إجراء معاملاتهم، أيا كانت هذه المعاملة في الوقت الحقيقي لها. مع ضمان صحة المعاملة وعدم الغش أو التلاعب بها، وهي أيضا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالما بين الأفراد تحتوي على أصول موثقة لهم بتبادلها بينهم بدرجة ثقة عالية.[3]

1أحمد ذوقان الهنداوي، صالح سليم الحموري، **رولا نايف المعايطة: استشراق المستقبل وصناعته: ما قبل التخطيط الاستراتيجي...استعداد ذكي**، قنديل للنشر والتوزيع، دبي. الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 126.

2عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، مرجع سابق، ص 407.

3خليفة إيهاب، مرجع سابق، ص 56.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المصرفي

تكتسب عملية تقييم الأداء المصرفي أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف، لأنها تعتبر عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ولمواجهته التغيرات والتحديات المستمرة، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، تكنولوجيا جديدة .... الخ) أو على مستوى البيئة والمحيط (المتعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد ...الخ). تم التعرض في هذا الجزء إلى مفهوم الأداء ومفهوم تقييم الأداء المصرفي بالإضافة إلى أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي

يقصد بالأداء إعطاء الأبعاد كاملة لشيء ما على مستوى التسيير فيعني انجاز العمل المطلوب، أو القيام بمهمة وتنفيذها على الوجه المطلوب لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الإنتاجية بمعناها الواسع باعتباره أحد عناصر مدخلاتها.[1]

ويعرف على أنه انعكاس للطريقة التي يتم بها استخدام موارد الشركة (المصرف) بالشكل الذي يوفر لها تحقيق أهدافها كما يعرف حسب (Hopkms & Hopkim) أنه استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية ودعم المصرف بالفرص الاستثمارية.[2]

كما يعرف على أنه حالة للمؤشرات والخصائص المنظمية فمثلا عن خيارات قادة المنظمة، وهناك من يرى أن الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى الوحدة الاجتماعية إلى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشتمل على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط الفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة وفشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تمنعه الوحدة الاقتصادية وفق لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد.[3]

1أستاذ محاضر، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، مجلة علمية محكمة قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، 2015، ص 230.

2خولة قرة، **أثر حاكمية المصارف في الأداء المصرفي**، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، جامعة أل ليث، كلية إدارة المال والأعمال، قسم إدارة أعمال، ص 41.

3 عمر كامل الدوري، **تقييم الأداء المصرفي في الإطار المفاهيمي والتطبيقي**، كلية اقتصاديات الأعمال، دامعة الفهرس، الطبعة الأولى، 2013، ص 16.

وعرف كذلك على أنه صورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه الموضوعة عن طريق أنشطته المختلفة ووفق معايير تلاءم المصرف وطبيعة عمله.[1]

المطلب الثاني: تقييم الأداء المصرفي

يعرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة يعتمد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.[2]

ويعرف بأنه أحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المنشأة، فمثلا عن الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدما، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق تحديدها، وتحديد مسؤولة عنها ولإرجاعها لأسبابها لتلافيها في المستقبل، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة أو على مستوى الأنشطة الداخلية.[3]

كما يعرف بأنه جميع العمليات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بيم الموارد المتاحة وكفاءة استخدام من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير محددة.[4]

المطلب الثالث: أساليب تقييم الأداء

هناك عدة أساليب لقياس وتقييم أداء المصارف، من خلال تحليل الأداء المالي عن طريق القوائم المالية للمصرف ومعرفة ما يحتويه من بيانات عن فترة سابقة، وتشكل النسبة المالية الوسيلة الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية لتحليل القوائم المالية والوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المصرف أو احتمالات الفشل فيه ولتحديد نقاط القوة والضعف لتحديد الكفاءة والفعالية.

1زينب جواد عبيد غالي الجلحاوي، **أثر الخدمات المصرفية الغير مربحة على الأداء المصرفي**، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، علوم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010، ص 84.

2ماهر الأين، منيرة مهندسة، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة شرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، 2005، ص 161.

3سنان زهير، محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسبة السيولة الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل لتنمية والاستثمار**، 2002-2004، ص 7.

4سميرة العمري، **أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية**، 2004، ص 4.

1- المؤشرات المستخدمة في تقييم وقياس أداء المصارف باختلاف مستخدميه:

من تقارير الأداء كما رأينا في الفقرة السابقة وكون تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع جهات المراقبة، فقد استخدمت عدة مؤشرات لقياس الأداء المصرفي، ولقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة التي قامت بدراسة أداء المصارف.[1]

1-1- مؤشر الربحية:

تعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المالية الأكثر شيوعا في استخدام تقييم الأداء للمصارف، حيث تعكس هذه المؤشرات الأداء الكلي للشركة، من حيث أنها تقحم مدى كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح، ولذلك فإنها تعطي لاهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف، وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم بالمصرف كذلك فإن المقترضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج أعمال المصرف ذلك أن مقدرة البنوك على الاقتراض تعتمد على الملكية من رأس المال واحتياطات وأرباح ثنائي من نتائج أعمال المصرف.[2]

ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

***العائد على الموجودات:**

ويسمى أيضا معدل العائد على الاستثمار، وهو من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المنشأة، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المنشأة، وهو بهذه الصورة التحليلية يعتبر المعيار الرشيد للحكم على مقدرة إدارة المنشأة، وأدائها بنجاح وجوانبه القوة فيها، ويحسب بموجب المعادلة التالية:[3]

$$\text{العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

***العائد على حقوق الملكية:** العائد على حقوق المساهمين: هو نسبة ربحية رئيسية يستخدمها المشترون لقياس مقدار دخل الشركة الذي يتم إرجاعه كحقوق لمساهمين، يكشف هذا المقياس مدى فاعلية الشركة في تحقيق أرباح من الأموال التي وضعها المستثمرون في النشاط التجاري (عن طريق شراء أسهمها).[4]

$$\text{العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

1محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية الجزء الأول**، 1994-2000، ص 90.

2خولة قرة، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

3مرجع نفسه، ص 69.

4نجوى فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك فرع 402**، المجلد 6، العدد2، 2020، ص ص 59-60.

***نسبة هامش الربح :**

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح البنك التجاري وبالعكس.

$$\textbf{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{هامش ربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

حيث أن: هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد الموزعة.

***نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات:** تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الإرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة غلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء بالنظر إلى الزيادة تحقيق معدلات اكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.[1]

$$\textbf{نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100\%$$

***نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية:** تقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.

$$\textbf{نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية} = \frac{\text{صافي الإيرادات التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

حيث: صافي الإيرادات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية

***نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح :** وتوضح هذه النسبة حجم الفوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للبك التجاري، وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كبير من المساهمين.

$$\textbf{نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على المساهمين}}{\text{صافي الربح بعد الضرائب}} \times 100\%$$

1فاطمة الزهراء شادي، **آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2013-2014، ص49.

***معدل العائد على الودائع:** يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاعت الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبك التجاري بعد دفع الضرائب.

معدل العائد للسهم :يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من رأسمال التجاري من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة.

$$\textbf{معدل العائد للسهم} = \frac{\text{الارباحصافي بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

***معدل عائد السهم:** يوضح هذا نصيب السهم الواحد من رأسمال البنك التجاري من صافي الربح بعد الضرائب ، سواء في صورة توزيعات نقدية من المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة.[1]

***معدل توزيعات النقدية للسهم:** ويبين هذا المعدل نصيب كل سهم من أسهم رأسمال البنك التجاري من الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين، وزيادة هذا المعدل تعني هذا المعدل تعني زيادة العوائد التي تحصل عليها أصحاب الأسهم والعكس.

$$\textbf{معدل التوزيعات النقدية للسهم} = \frac{\text{علىالنقديةالتوزيعات المساهيمين}}{\text{الأسهمعدد}} \times 100\%$$

***نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** يعبر هذا المعدل على قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق البنك لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما توفر لديه من موجودات.

$$\textbf{نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

***معدل الأرباح القابلة للتوزيع على إجمالي الموجودات:** ويوضح هذا المعدل ربحية كل وحدة من موجودات البنك من الأرباح القابلة للتوزيع، الذي يمثل صافي الربح بعد استقطاع التكاليف والضرائب الداخلية كافة.

$$\textbf{معدل الأرباح القابلة للتوزيع على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الارباح القابلة للتوزيع}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

1نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية** ،ط.الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص60.

***معدل العائد على الموارد:** هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح التحقيق وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

$$\text{معدل العائد على الموارد} = \frac{\text{الصافي الربح بعد الضرائب}}{(\text{إجمالي الودائع} + \text{الملكيةحق})} \times 100\%$$

***نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة:** يبين هذا المؤشر نسبة الفوائد المكتسبة نتيجة لعمل البنك التجاري في منح القروض ،إلى الفوائد المستحقة على القروض التي تحصل عليها البنك من الآخرين، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق إيرادات أكبر للبك التجاري.

$$\text{نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة} = \frac{\text{الفوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}} \times 100\%$$

***نسبة ربحية العامل بالمصرف:** يوضح هذا المعدل ربحية العامل الواحد في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح، وهذا المؤشر يفيد عند التذكير في تعيين عمالة جديدة، أيتعين التأكد من زيادة ربحية العمل الجديد.

$$\text{نسبة ربحية العمل بالمصرف} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد العاملين الدائمين}} \times 100\%$$

1-2- <u>مؤشرات السيولة، ومؤشرات ملاءة رأس المال، مؤشرات توظيف الأموال</u>:

من أهم المؤشرات المستخدمة من قبل البنوك التجارية فيما يتعلق بالسيولة، رأس المال، توظيف الأموال ما يلي:

1-2-1 مؤشر السيولة:

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى البنوك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

ويتحقق جانب من السيولة لدى البنوك التجارية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها البنك المركزي من دون فائدة، وذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، وفي الوقت نفسه تستخدم نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي

يمارسها البنك المركزي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح القروض طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية العامة.

وتتطلب إدارة السيولة في البنوك التجارية المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنوك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى أن توفر السيولة في البنوك التجارية يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حساب الربحية وذلك لان تكلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصاريف التشغيل في البنك، وبالتالي فإن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك التجاري وهو ما قد يعرضه في النهاية إلى مخاطر حقيقية للإفلاس.

ولتجنب الوقوع في خطر الإفلاس هناك العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة،[1] وتوجد ثلاث معايير يمكن من خلالها معرفة سيولة البنك التجاري، وتتمثل في نسبة السيولة، وهي:[2]

***نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي بدون فائدة بنسبة معينة مما لديها من ودائع، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي هذه النسبة. وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

وتشمل الالتزامات الأخرى البنود التي تقترب من صفة الودائع حيث يتعين على البنك الوفاء بها إما حالا أو في وقت قريب، وهي عبارة عن شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع–الأرصدة المستحقة للبنوك –مبالغ مقترضة من البنك المركزي.

$$\textbf{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{(\text{قيمة إجمالي الودائع+إلتزامات أخرى})} \times 100\%$$

1 نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، المسيلة–الجزائر، 2018، ص 43–44.

2 ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص296–298.

***نسبة الرصيد النقدي:**

يتأثر حجم الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب والإيداع، ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين، فإنهما عادة لا يتعادلان، ويترتب على عدم تعادلهما تغير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري، وإن ما يهم المسؤولون في البنك التجاري ليس التغير في حجم الرصيد النقدي بل التغيير في نسبته كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري، وتتأثر نسبة الرصيد النقدي بعدة عوامل ايجابيا أو سلبيا، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛
- الإقراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا؛
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى؛
- والعكس بالعكس، أي أن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية، وتحسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{(\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقود في البنك})}{\text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{نسبة الإحتياطي القانوني}(\text{قيمة إجمالي ودائع} - \text{إلتزامات اخرى})} \times 100\%$$

***نسبة السيولة العامة :**

تعني السيولة العامة قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتوائم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، وذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة ،وينم من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض وهل استخدام في مجال الذي منح من اجله، ومتابعة العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسات منح الائتمان، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة لذلك.

ويعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على السيولة البنك التجاري، فقد يهبط الرصيد النقدي للبنك في الوقت ما، ولا يجيب أن يؤخذ هذا دليلا على انخفاض السيولة لهذا البنك إذا زادت في نفس الوقت نسبة الأصول غير النقدية شديدة السيولة، وتحتسب السيولة العامة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{(\text{نسبة رصيد النقدي+مجموعة الأصول غير نقدية شديدة السيولة})}{(\text{نسبة الإحتياطي القانوني+إلتزامات أخرى})} \times 100\%$$

1-2-2- مؤشرات ملاءة رأس المال:

تراعي البنوك التجارية أن توفر لها رؤوس أموال تغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال ، إذ يرتبط حجم رأس المال في المصارف التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار.ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا ما يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنط من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك التجاري.وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعها عدة من أهمها:[1]

***نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:**

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية الأزمة لأموال المودعين.

$$\text{نسبة حق الملكية على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

***نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل ن ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية الأزمة لأموال المودعين.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

1نصر محمود مزيان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

***نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض:**

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على ذلك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.

***خطر الائتمان:** تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في المصرف التجاري، زيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته ، وذلك يفضل دائما أن تقل هذه النسبة دائما إلى اقل حد يمكن.

$$\text{خطر الائتمان} = \frac{\text{القروض المتاخرة على السداد}}{\text{محفظة القروض}} \times 100\%$$

***نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتي تنجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية، دون المساس بالودائع.

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{فيالاستثماراتإجمالي الاوراق المالية}} \times 100\%$$

1-2-3- مؤشرات توظيف الأموال: تهدف هذه المؤشرات للحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة في المجالات المختلفة في إطار سياسته الائتمانية، وسياسة استخدام الأموال.[1]

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة ما يأتي: [2]

***معدل استثمار الودائع:** يقيس هذا المعدل مدى توظيف الودائع في البنك التجاري، ويفيد هذا المعدل في الحكم على طبيعة سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية.

1 نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص65.

2 نصر محمود مزيان فهد، مرجع سبق ذكره،ص66-69.

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

***نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال، وهي توضيح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها البنك من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال.

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

***نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات: تبين** هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي تحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذه النسبة من بين أهم النسب التي يجب على البنك أن يراقبها باستمرار وان يرفعها دائما لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات.

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100\%$$

***نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءة التشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

***معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية:** يبين هذا المعدل مقدار العائد المتحصل عليه في البنوك التجارية نتيجة للاستثمار في الأوراق المالية، وأن انخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك التجاري بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع ،كما يجيب تتبع هذا العائد خلال مدة زمنية مختلفة، والعمل على زيادة هذا العائد باستمرار.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية} = \frac{\text{صافي العائد المحصل من الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الاستثمارات من الأوراق المالية}} \times 100\%$$

***معدل توظيف الموارد:** يبين هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وبنسبة ما يوظفه البنك التجاري من أموال في نشاطه المالي، ويعد هذا المعدل من المؤشرات المهمة لتوضيح سياسة البنك في التوظيف.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{(\text{إجمالي الودائع+حق الملكية})} \times 100\%$$

***معدل إقراض الموارد:** يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك التجاري من قرض وسلفيات من مصادر التمويل الخارجية والمالية وبذلك فإن هذا المعدل يشير إلى نمط السياسة الاقراضية للبنك التجاري.

$$\text{معدل إقراض الموارد} = \frac{\text{والقروض السلفيات}}{(\text{إجمالي الودائع+حق الملكية})} \times 100\%$$

***معدل العائد إلى إجمالي محفظة القروض:** يبين هذا المعدل نسبة الفوائد المحصلة من نشاط البنك التجاري في مجال الإقراض، إلى إجمالي القروض التي قدمها البنك، وكلما ارتفع هذا المعدل دل على تحقيق عوائد أكبر للبنك التجاري.

$$\text{معدل العائد إلى إجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

***معدل المساهمة المصرف التجاري في البنوك وشركات تابعة:** يوضح هذا المعدل مدى امتلاك البنك التجاري للأسهم في بنوك مؤسسات أخرى، ويحدد البنك المركزي مدى امتلاك البنوك التجارية لأسهم بما لا يزيد عن نسبة مئوية معينة من رأس المال المصدر للبنك أو المؤسسة، وبشرط ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكها البنك التجاري في هذه المؤسسات التجارية نتيجة المساهمات في رؤوس أموال الشركات، ولإتاحة الفرصة أمام هذه البنوك للمساهمة في أكثر من مؤسسة وفي أنشطة متنوعة بهدف توزيع المخاطر الناتجة عن توظيف.

$$\text{معدل تابعة مساهمة المصرف التجاري في لبنوك وشركات} = \frac{\text{القيمة الإسمية للأسهم في مصارف وشركات تابعة}}{(\text{رأس المال+الاحتياطات})} \times 100\%$$

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا المالية ومدى أهميتها وتأثيرها على مجالات مختلفة بشكل ايجابي وتحسينها نحو الأفضل، منها مجال العمل المصرفي الذي يعتبر من أهم الميادين التي تعتمد على مختلف التكنولوجيات في تطوير الخدمات المصرفية والتحسين من كفاءة أدائها لتفادي أخطاء الماضي والتطلع إلى المستقبل ومواجهة مختلف التحديات.

فوجب على البنوك تبني التكنولوجيا المالية وابتكارها، وذلك بهدف مواكبة عصر الرقمنة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، خاصة في ظل اعتماد معظم البنوك على الأنظمة القديمة والتقليدية.

يهدف كذلك إلى تقييم أداء المصارف من خلال قياس كفاءته في استخدام الموارد المتاحة لديه، والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات في تقييم الأدوات من بينها استخدام "المؤشرات المالية".

الفصل الثاني

تمهيد:

التطور الّذي تشهده مختلف الدول المتقدمة انتقلت بوادره إلى الدول الخليجية على غرار الدول العربية، وعلى رأسها دولة البحرين حيث سايرت هذا التطور بسرعة وشجعت المؤسسات ورواد الأعمال في الاستثمار فيه كما نظمت مسرعات للأعمال في التكنولوجيا المالية وتشكلت عدة مؤسسات ناشئة وبادئة للعمل في هذا الإطار، وكذلك البنوك البحرين السباقة لاحتضان هذه التكنولوجيا.

تعتبر مملكة البحرين من بين الدول التي اهتمت بتفعيل التكنولوجيا المالية وقد حققت تقدما مهما في هذا المجال حيث يعد مركز خليج البحرين للتكنولوجيا المالية من أهم انجازات مملكة البحرين في مجال التكنولوجيا المالية، كما يعتبر أكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

سنتناول في هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة والذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الدراسة، ويبين مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، كما يبين مصادر جمع البيانات والمعلومات والخطوات التي تم إتباعها، ثم نحاول إسقاط الدراسة على بنوك البحرين ومدى تأثرها بالتكنولوجيا المالية، وذلك بالتفصيل إلى أداء البنوك البحرينية في ظل التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية عرفت انتشارا واسعا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، ولقد أصبحت الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية تحظى بثقة العملاء مقارنة بخدمات المؤسسات المالية التقليدية، وفي خضم هذا التطور تحاول البنوك العربية افتكاك مكانة في مجال التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في العالم

تظهر ابتكارات وتطبيقات التكنولوجيا المالية في العديد من مجالات التمويل، من دفعات التجزئة والجملة إلى البنية التحتية للأسواق المالية، وإدارة الاستثمارات والتأمين وتقديم التسهيلات الائتمانية وجمع رؤوس أموال الشركات، وتشير تجارب بلدان مختلفة في مجال التكنولوجيا المالية إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإشراف التنظيمي من ناحية ومرونة الابتكار وضرورة إدارة الخطر الالكتروني من ناحية أخرى، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث واجهة الخدمات المالية موجة متصاعدة من التنظيم والرقابة والإشراف.

وقد حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في السنوات الأخيرة، ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يريد على عشرة أضعاف في الفترة 2012 و2015 وتشير الإحصاءات إلى استمرار هذا النمو وبقوة. حيث ارتفع حجم الاستثمارات العالمية من 900 مليون دولار أمريكي سنة 2008، إلى ما يفوق 40 مليار دولار أمريكي سنة 2018 في حين قدر عدد الصفقات التي تمت خلال نفس السنة 1829 صفقة في مجال التكنولوجيا المالية كما هو موضح في الشكل رقم (1)، مع توقعات بارتفاع هذه الأرقام خلال السنوات القادمة نتيجة الفرص التي توفرها هذه الصناعة وسوقها المزدهر، ويتوقع أن يصل حجم الاستثمارات في هذه الصناعة إلى 46 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2020، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات التي توفر حلولا مبتكرة وبتكلفة منخفضة، ويتواجد الجزء الأكبر من هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم (06): الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية (الصفقات والتمويل)

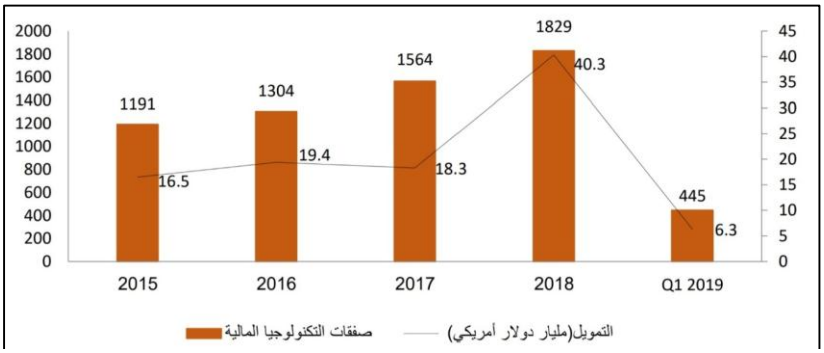

Source: https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-f520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore -Research Report-AR(New)V8.pdf,p10

ويمكن رصد مجموعة من العوامل والدوافع التي ساعدت على نمو هذا القطاع تتمثل أساسا في:

- القواعد التنظيمية والسياسات التي مكنت من تحقيق التوازن والاستقرار المالي؛
- الحاضنات والمعجلات المخصصة، والمشاركة الوثيقة بين الأطراف الفاعلة في هذا القطاع من الشركات الرائدة وشركات التكنولوجيا المالية على حد السواء؛
- توافر رأس المالي الأولي ورأس المال النمو، بما في ذلك الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي؛
- جودة البنية التحتية لخدمات الانترنت والهواتف والأجهزة المحمولة، لإضافة إلى توفر المواهب المحلية ودرجة التطور المالي.[1]

المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

تعرف التكنولوجيا المالية تطور وانتشار واسع في جميع أنحاء العالم حيث مست حتى الوطن العربي وسنخصص هذا المحور لدراسة تطورها في الدولة العربية.

1- عدد الشركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

تم عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في جميع أنحاء الوطن العربي بوتيرة سريعة على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات، ومنذ عام 2012 شهد عدد من شركات التكنولوجيا الحالية الناشئة معدل نمو سنوي مركب "CAGR" يبلغ 39.[2]

1جواني صونيا، د مريمت عديلة، **دور تكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل المالي في الوطن العربي**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 02، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021، ص281-282.

2منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي، **تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص 25.

الشكل رقم (07): عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

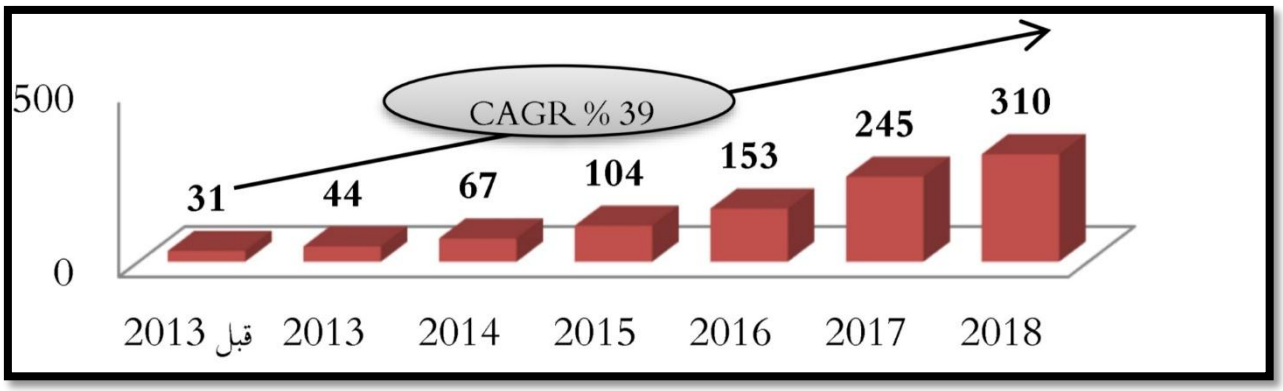

المصدر: منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي 2019، **تقرير المشاريع المالية التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص 25.

2- التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

حسب التقرير الذي أعدته منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي لسنة 2019، فقد بلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 310 شركة تنتشر في 12 دولة عربية، حيث تستضيف 4 دول من أصل 12 دولة عربية 79% من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.[1]

الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

المصدر: منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي ،2019، **تقرير المشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص 25.

وتعد الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول استخداما للتكنولوجيا المالية في المنطقة، بالرغم أن مصر كانت مقرا لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الوطن العربي، حيث أصبحت الإمارات رائدة في هذا المجال نظرا لامتلاكها بيئة حاضنة لتطوير قطاعات "FinTech" بإجمالي 30 شركة، ووفقا للتقرير الصادر عن "De laitte (شركات الدراسات والاستثمارات المالية العالمية) والاتحاد العالمي لمراكز التكنولوجيا المالية في أفريل 2017 تناول 44 مدينة حول العالم. تعد أبو ظبي مركز

1ابن فضة وسام، بن حسان حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 120.

التكنولوجيا المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد ساهم في ذلك كونها منطقة للتجارة الحرة، وتتمتع بمركز مالي قوي، واستقرار النظم السياسة والقضائية والتنظيمية، تطور البنية التحتية للتكنولوجيا وتوافر رأس المال بالإضافة إلى موقعها الجيد.[1]

3- صفات التكنولوجيا المالية حسب البلد:

على غرار عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، استحوذت كل من دولة الإمارات العربية ومصر والأغلبية العظمى من الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية خلال سنة 2019، وهذا ليس بالجديد على أي حال، إذ استحوذت هاتين الدولتين على ما نسبته 74% من صفقات التكنولوجيا المالية خلال سنة 2019.

الشكل رقم (09): نسبة صفقات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في 2019.

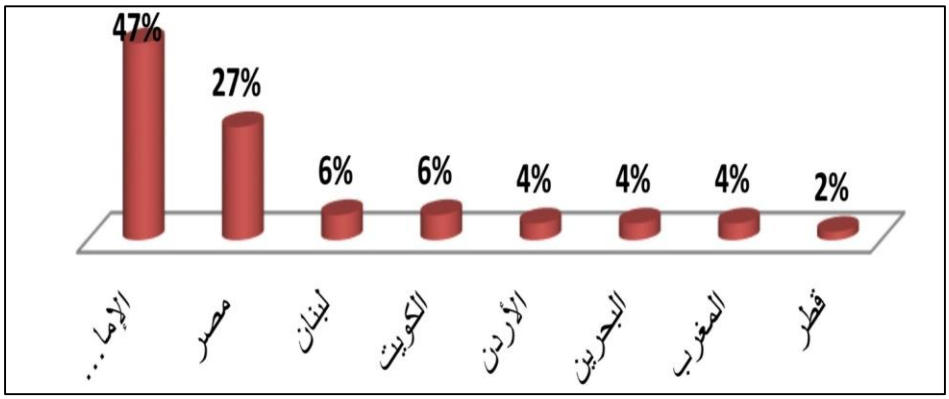

المصدر:منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي ،2019، **تقرير المشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص 26.

4- شركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي:

حسب تقرير "KPMG&H"، فقد تم تصنيف ثلاثة شركات ناشئة عربية ناشطة في مجال التكنولوجيا المالية ضمن 100 أفضل شركات عالمية، وسنعرض فيما يلي هذه الشركات الثلاثة:

4-1- شركة "PayTabs":

تأسست سنة 2014 على يد رائد الأعمال السعودي عبد العزيز الجوف ومقرها الرئيسي البحرين، تقدم هذه الشركة حلول الكترونية لمعالجة المدفوعات المالية فهي عبارة عن بوابة دفع يمكن دمجها في مواقع التجارة وتمكن من الإيداع السريع في حساب التاجر، كما أنها تقوم بقبول 168

1وهيبة عبد الرحيم، وأمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، **شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال مجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2018، ص 38.

عملة ولقد حصلت على اعتراف بها أفضل بوابة دفع. وقد بلغ حجم تعاملاتها 20 مليون دولار في 2019.[1]

4-2- شركة Liwwa:

تأسست سنة 2013 وقرها الأردن، تعتبر هذه الشركة منصة الإقراض بين النظراء، حيث تعد هذه المنصة الأولى والوحيدة في العالم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.[2] فهي تقدم تمويل بسيط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الإقراض الرقمي، إذ تربط بين الشركات التي تحتاج إلى رأس المال بالمقرضين (أفراد ومؤسسات) الذين يبحثون عن تحقيق عوائد على استثماراتهم. واليوم، تقرض لها ما يقارب من مليون دولار في شهر.[3]

4-3- شركة Aqeed Tecnology:

تأسست سنة 2017 مقرها الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة متخصصة في تكنولوجيا والتأمين الأفراد والمؤسسات، حيث يبلغ حجم تعاملاتها 18مليون دولار في 2018.[4]

1سعيدة حرقوش، مرجع سبق ذكره، ص 738.

2 KPMGH2.ventures. 2018. FinTech100. France. P82.

3شركة Liwwa. تاريخ الاطلاع: 2022/05/23، على الساعة 14:17، متاح على الرابط: http://www.findevgteway0.org.

4 Aqeed Technology, le 23/05/2022. http://www.cnuchbs.com.

المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية في البحرين

أدت الجهود التي بذلتها مملكة البحرين من اجل التطور في مجال التكنولوجيا المالية التي عملت على تطوير العديد من الخدمات وخلقت خدمات جديدة القطاع المالي وتعمل على الوصول لجميع فئات المجتمع.

المطلب الأول: عرض تجربة البحرين

تهدف مملكة البحرين إلى تأمين مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، لذلك تركزت جهودها على نموها الاقتصادي في مجال الابتكار والتحول الرقمي باعتبارها مركزا ماليا راسخا في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل البحرين تقوم بعدة مبادرات لتصبح مركزا للتقنية المالية (**FinTech**)، فقد قام مصرف البحرين بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية تسم وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار لإجراء أبحاث السوق حول ابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة، وفي ماي 2017، أصدر مصرف البحرين المركزي أيضا إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sand box Frame work)، حيث تقوم الوحدة بالمساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها، وكما تقوم الوحدة بتحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة والتي من المرجح احتضانها أو توفيرها من قبل الشركات المرخصة من قبل المصرف أو من قبل شركات من المرجح أن يتم ترخيصها من قبل المصرف.[1]

تعد مملكة البحرين الدولة الرائدة في المنطقة التي ترعى وتشجع نمو الخدمات المصرفية والمالية الرقمية، مدفوعة بالرؤية والتفكير المستقبلي للحكومة، وقد اتخذت البحرين خطوات إلى الأمام لاحتضان صناعة التكنولوجيا المالية من خلال تطوير مجموعة واسعة من الابتكارات والمبادرات المالية اكتسبت عمليات الدفع عبر الانترنت شعبية واسعة النطاق في ظل إجراء إصلاحات تنظيمية مهدت الطريق للمنازعات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي المستمر في جميع المجالات بالمملكة بما في ذلك الخدمات المالية وقد قام مصرف البحرين المركزي بتوفير إطار عمل تنظيمي لتسهيل الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار في المصرف وذلك لضمان تبني أفضل الأنظمة والطرق التنفيذية للخدمات المالية في البحرين.[2]

1خلود براهمية، صليحة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

2مصرف البحرين المركزي للتكنولوجيا المالية والابتكار، www.bahrain.bh.

1- شركة بنفث Benefit للتكنولوجيا المالية في البحرين:

تأسست الشركة في نوفمبر 1997 بمبادرة 17 مصرفا تجاريا وانخفض بعد ذلك إلى 14 مصرفا بفعل الاندماج المصرفي، شكلت هذه المصارف شبكة وطنية للصراف الآلي ونقاط البيع في المملكة، لتكون مزودا رئيسيا للخدمات المساعدة للقطاع المالي، واستطاعت التوسع والنجاح خارج المملكة من خلال مواصلة الحفاظ على مسار الابتكار لمواكبة التغيرات الحاصلة في السوق التي تستدعي موافقة مالية أو تمويلية، يبلغ رأس المال شركة 8.4 مليون دولار.[1] يدير الشركة مجلس إدارة يمثل المساهمين، ويبلغ رأس مال الشركة 8.4 مليون دولار وتضم المصارف التالية: بنك البحرين الوطني، بنك البحرين والكويت، البنك الأهلي المتحد، شاندر دتشارترد بنك، بنك إتش بي سي الشرق الأوسط المحدود، بنك البحرين الإسلامي، ستي بنك، مصرف السلام، البحرين، بي آم بنك، البنك العربي، بنك المستقبل، بنك الاستثمار، حبيب بنك، بنك ليمتد.

الجدول رقم (02): حصة ومساهمة كل شريك في شركة بنفث.

	البنك	عدد الحصص	نسبة الحصص
01	بنك البحرين الوطني	10.836	%34.84
02	بنك البحرين والكويت	6.843	%22.00
03	البنك الأهلي المتحد	3.421	%11.00
04	شاندر دتشارترد بنك	2.800	%9.00
05	بنك إتش بي سي الشرق الأوسط المحدود	2.177	%7.00
06	بنك البحرين الإسلامي	1.505	%4.84
07	ستي بنك،	934	%3.00
08	مصرف السلام البحرين	722	%2.32
09	بي آم بنك	311	%1.00
10	البنك العربي	311	%1.00
11	بنك المستقبل	311	%1.00
12	بنك الاستثمار	311	%1.00
13	حبيب بنك	311	%1.00
14	بنك ليمتد	311	%1.00
	المجموع	**31.104**	**%100**

المصدر: تقرير بنفث السنوي، سنة 2016، www.benefit. تاريخ الاطلاع: 2022/04/18.

[1] لطرش مقدودة، **دور تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021، ص58.

1-1- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

تتركز المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في حماية وتعزيز قيمة أصول موجودات الشركة، والعمل على تحقيق النمو والتطور والاستدامة المالية، وتعزيز قيمة منتجاتها وخدماتها، في ظل ضمان الجودة الشاملة، وفيما يلي المهام الأساسية لمجلس الإدارة:

- الإشراف القانوني والأساسي؛
- إعداد توجيهات العمل المؤسسي؛
- إدارة الأداء؛
- الرقابة المالية؛
- إدارة المخاطر؛
- ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات؛
- إعداد التقارير وتعزيز الاتصالات.[1]

1-2- الخدمات المالية المقدمة:

توفر شركة خدمات متنوعة رائدة من خلال شبكة وطنية للصراف الآلي، ونقاط البيع والشبكة الخليجية ومركز البحرين للمعلومات الائتمانية للشركات والأفراد وخدمة دفع الفواتير والخصم المباشر وبوابة الدفع الالكتروني ومنصة المعاملات المصرفية عبر الانترنت، ونظام البحريني لمقاصة الشبكات الالكتروني، والسحب النقني لبطاقات أمريكان اكسبريس.

إن حرص الشركة على الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا، يؤدي إلى نمو الخدمات المستندة على الحوسبة الحسابية في القطاع المصرفي والمالي، في إطار إستراتيجية ممتدة إلى ثلاثة سنوات من 2014 إلى 2016، من أجل طرح منتجات وخدمات مالية بتكاليف محدودة وكفاءة وفاعلية عالية تتمثل فيما يلي:

خدمة فواتير في نظام التحويلات المالية الالكتروني سنة 2016، حيث يمكن تسديد الفواتير من أي مكان الكترونيا، بعد نجاح خدمة فوري سنة 2015 التي سهلت عملية تحويل الأموال من حساب إلى حساب داخل مملكة البحرين.

تطوير أداء مركز البحرين للمعلومات الائتمانية سنة 2016، الذي يشكل سند للمؤسسات التي توفر خدمات ائتمانية للزبائن، حيث يقوم المركز بإعداد بيانات شاملة عن الزبائن أصحاب

1علاش أحمد، **دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار**، مجلة الإبداع، مجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص 341.

العجز المالي لتكون متاحة لدى المصارف المانحة للتمويل قبل تقديم أي قرض أو تسهيل ائتماني تفاديا للمخاطر.

-تعمل شركة بنفث Benfit مع مصرف البحرين المركزي على طرح الشبكات الالكترونية بدلا من العادية وكذا توسيع خدمات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية ليشمل قطاعات الاتصال والتأمين والهيئات الحكومية[1] باعتمادها على مواكبة السوق عن طريق الابتكار المالي، استطاعة شركة بنفث تحقيق النمو المطلوب الذي توفره في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نمو أعمال شركة بنفث 2012-2016.

السنوات	صافي الموجودات	الربح السنوي	الأرباح التعليلية
2012	9.461.359	2.341.475	2.362.464
2013	11.526.226	2.514.867	2.412.371
النمو السنوي	%21.8	%7.4	%2.11
2014	13.802.523	2.816.297	2.701.819
النمو السنوي	%18.6	%12	%12
2015	16.369.573	3.215.050	3.090.964
النمو السنوي	%25.1	%14.2	%14.4
2016	18.271.997	3.768.664	3.623.188
النمو السنوي	%11.6	%17.2	%17.2
نمو 5 سنوات	%93.1	%60.9	%53.4

المصدر: تقرير بنفث السنوي، 2016، http://www.benfit. تاريخ الاطلاع: 2022/04/19، ص 30.

تظهر الأرقام ومعدلات النمو الاتجاه السليم لشركة بنفث في مجال التمويل، يرجع ذلك الابتكار المالي، وتتبع التقنيات الحديثة التي تظهر في مجال المعاملات المالية لتستفيد منها في تقديم منتجات مالية مبتكرة بالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي بما يسمح لها بتطوير خدماتها المالية، والمحافظة على المساحة السوقية ومحاولة التوسع.كل ذلك يتم في ضوء حوكمة رشيدة من خلال الإفصاح والشفافية والرقابة الداخلية والخارجية، حيث تنتهج رقابة صارمة على جميع عملياتها الداخلية والخارجية يتولاها مجلس الإدارة الذي أسس لجانا لهذه المهمة، يتعلق الأمر باللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والحكومة المؤسسية، ولجنة التشريعات والمكافآت.[2]

1الطرش مقدودة، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

2علاش أحمد، ، مرجع سبق ذكره ، ص 342-343.

الجدول رقم (04): أرباح ومكافآت شركة بنفث 2016.

التفاصيل	القيمة بالدينار البحريني
الأرباح الموزعة	2.332.800
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	120.000
الاحتياطي العام	365.150

المصدر: **تقرير بنفث السنوي**، 2016، http://www.benfit. تاريخ الاطلاع: 2022/04/19، ص 48.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تبني التكنولوجيا المالية في البحرين

يمكن حصر أهم العوامل التي ساعدت على تبني التكنولوجيا المالية في البحرين فيما يلي:

– البنية التحتية للانترنت في البحرين تسعى دائما على تحقيق الزيادة والارتقاء بالخدمات التقنية على المستويات العالمية لتقديم مستقبل أفضل لمملكة حيث تم إطلاق شبكة الإنترنت في البحرين منذ عام 1995وتعتبر المملكة احد أكثر البلدان استخدام الخدمات الإنترنت في الشرق الأوسط لذلك تم تطوير شبكة الانترنت والارتقاء بها من شبكة الجيل الرابع إلى شبكة الجيل الخامس، والذي يتم استخدامها في معظم المتقدمة .[1]

وتوفر البحرين شبكات **WI-FI** مجانية في المناطق العامة مثل الأسواق العالمية ومطار البحرين الدولي وخدمات النقل العام.

وقد ساهمت هذه البنية التحتية للانترنت في البحرين على تبني التكنولوجيا المالية بسرعة وتأقلم معها إذا أن خدمة الإنترنت في مملكة البحرين المتاحة على نطاق واسع بحيث لا يوجد أحد غير متصل بالإنترنت ،فوفقا للاتحاد الدولي للاتصالات من سنة 2017–2018 فإن 98% من الأفراد الذين يستخدمون الانترنت فيها بنسبة 99% وبقيت محافظة على هذه النسبة في سنة 2020، والشكل التالي يبين ذلك:

1خلود براهمية، صليحة ايصالحي، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021، ص 88.

الشكل رقم (10): عدد المستخدمين للانترنت في البحرين.

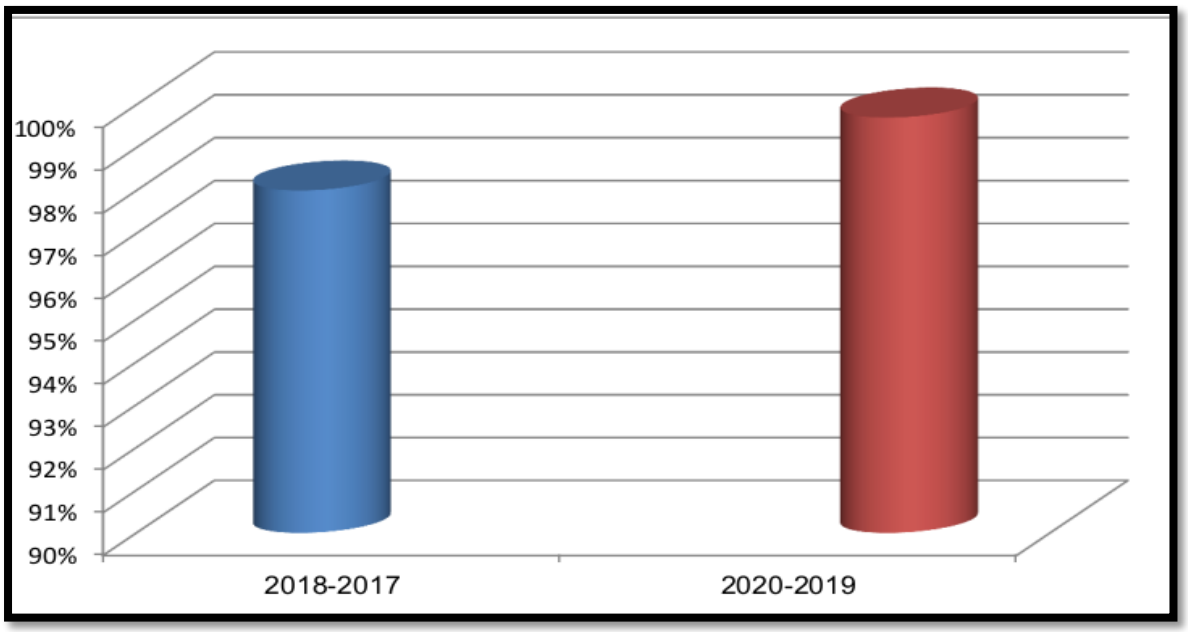

المصدر: خلود براهمية، صليحة ايصالحي، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021، ص 89.

وقد احتلت البحرين المرتبة الخامسة من حيث انتشار الانترنت في دول الشرق الأوسط بنسبة99% سنة 2020 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (11): ترتيب الدول حسب نسبة انتشار الانترنت فيها.

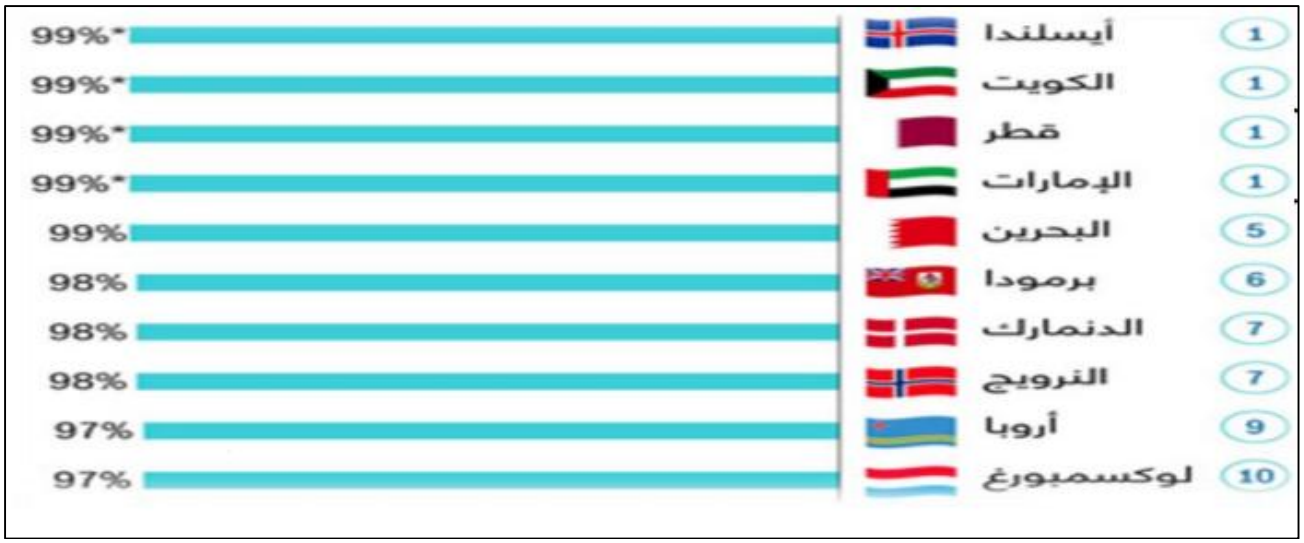

المصدر: مؤشرات أداء الدول العربية من حيث الاختراق الرقمي، تاريخ الاطلاع 10-06-2022 على الرابط https://arabic.cnn.com/business/article/2021/03/14/digital-penetration-2020

أمـا بالنسـبة لعـدد اشـتراكات الهـاتف المحمـول النشـطة فـي البحـرين لكـل مائـة نسـبة بلغـت نحـو 150 اشتراك والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12):اشتراكات الهاتف المحمول النشطة لكل مائة نسمة.

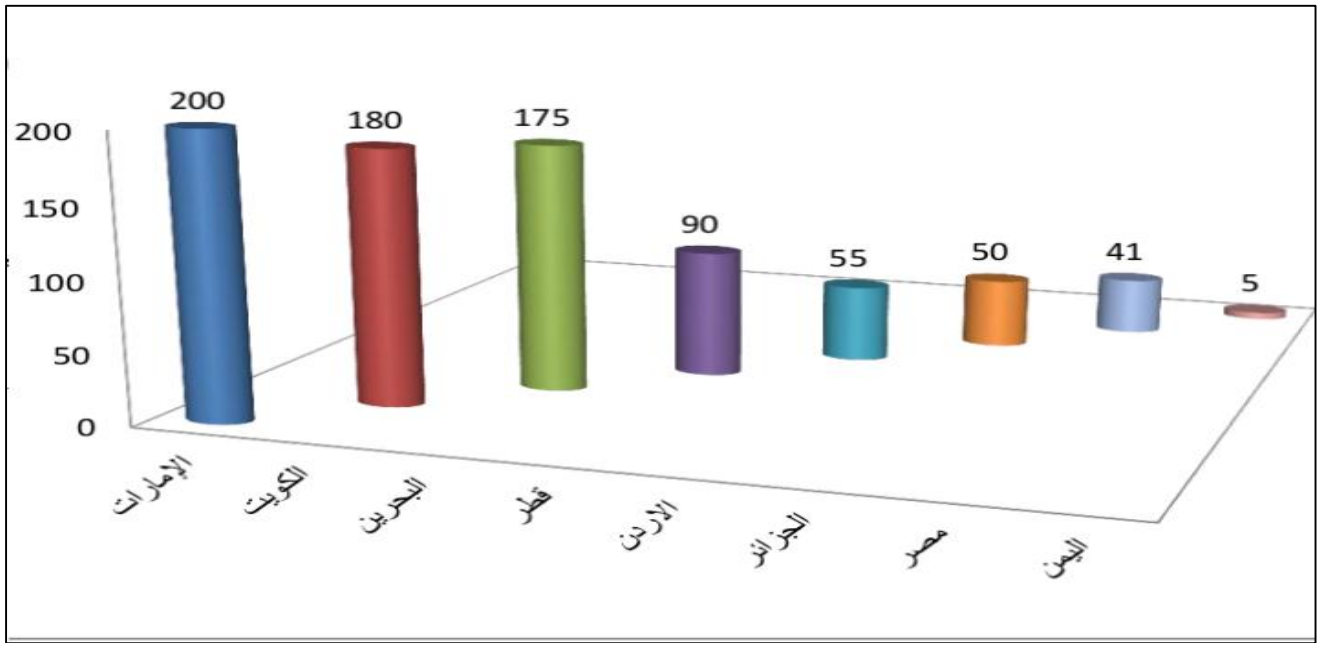

المصدر :هبة عبد المنعم وسفيان قلعول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي، 2021، ص 11.

مـن خـلال الشـكل رقـم (12) نلاحـظ أن الإمـارات تتصـدر الـدول الغربيـة فـي عـدد اشـتراكات الهـاتف المحمـول النشـطة لكـل مئـة نسـمة بـ 200 اشـتراك ثـم تليهـا الكويـت بـ 180 اشـتراك فـي حـين تصـدرت البحـرين المرتبـة الثالثـة فـي عـدد اشـتراكات الهـاتف المحمـول النشـطة بـ 175 اشـتراك فـي سـنة 2020، ثـم تليهـا الكويـت بـ 90 اشـتراك والجزائـر بـ 55 اشـتراك ومصـر بـ41 اشـتراك مقابـل 5اشـتراكات فقط في اليمن.

وقـد بلغـت نسـبة الولـوج للانترنـت عبـر الهواتـف المتنقلـة فـي البحـرين 97 % سـنة 2018 مقارنـة مـع 95% سنة 2016 لترتفع بعدها 99% سنة 2019 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): نسبة الولوج للانترنت عبر الهواتف النقالة في البحرين.

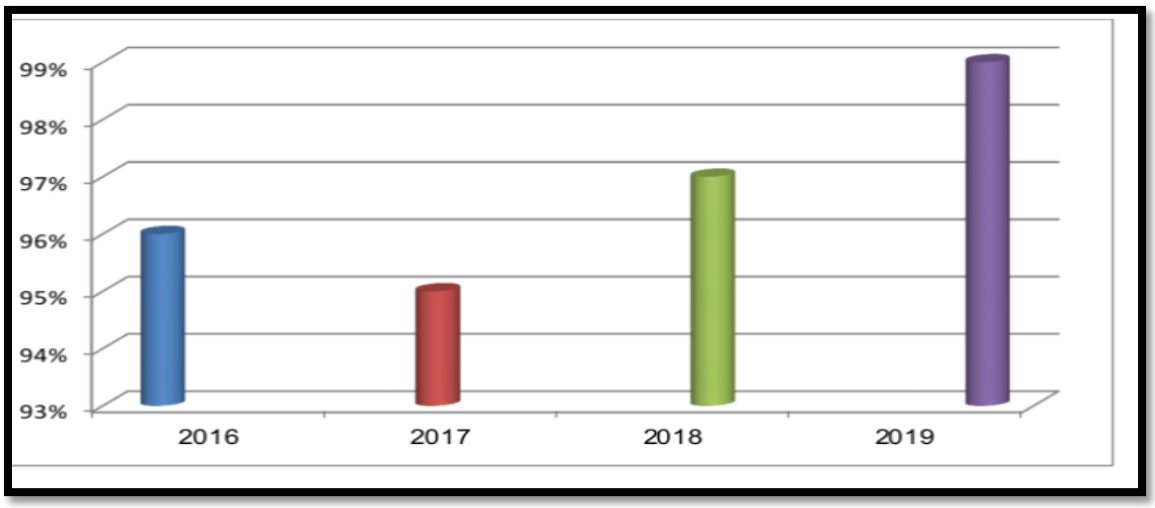

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين ،تقرير 2019، تاريخ الاطلاع 2022/04/03، على الساعة 20.00 على الرابط: https ://www.tra.org.bh/MEDIA/INTERACTIVE-ANNUAL-REPORT/2019

ووفقا لأحداث استطلاع لهيئة تنظيم الاتصالات في البحرين، بلغت نسبة رضا المشركين 85% وذلك حول خدمات الهاتف النقال المتنقلة الشاملة في عام 2019 مقارنة مع 83 %سنة 2017، وهو ما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (14): نسبة رضا المشتركين عن خدمات الهاتف المتنقل/خدمات النطاق العريض للانترنت

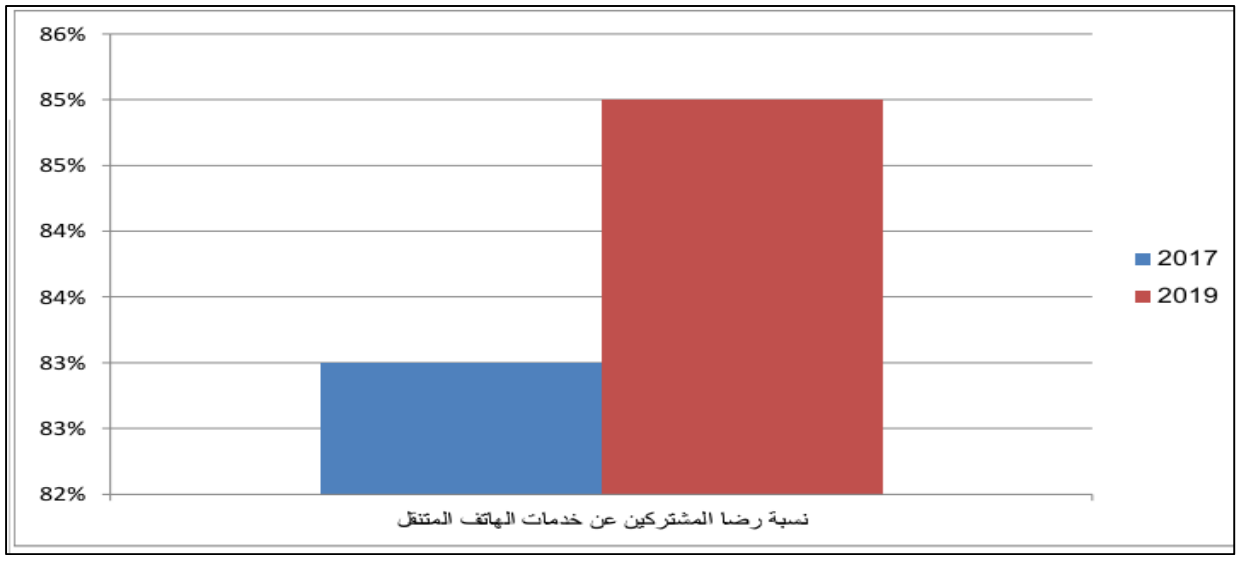

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين، تقرير 2019، تاريخ الاطلاع:10-06-2022 على الساعة 14:00، على الرابط https://www.tra.org.bh/media/interactive_annuel_reporte/2019

وهذه البنية القوية للأنترنت في البحرين ساعدت وبشكل كبير في تقبل للتكنولوجيا المالية واستعمال منتجاتها في العديد من معاملاتهم.

-ميول الأفراد لاستخدام التكنولوجيا في معاملتهم المالية واليومية كالتسويق وغيرها، لأنها تسهل عليهم قضاء حاجاتهم وتختصر عليهم الجهد والوقت.

الشكل رقم (15):نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في السوق

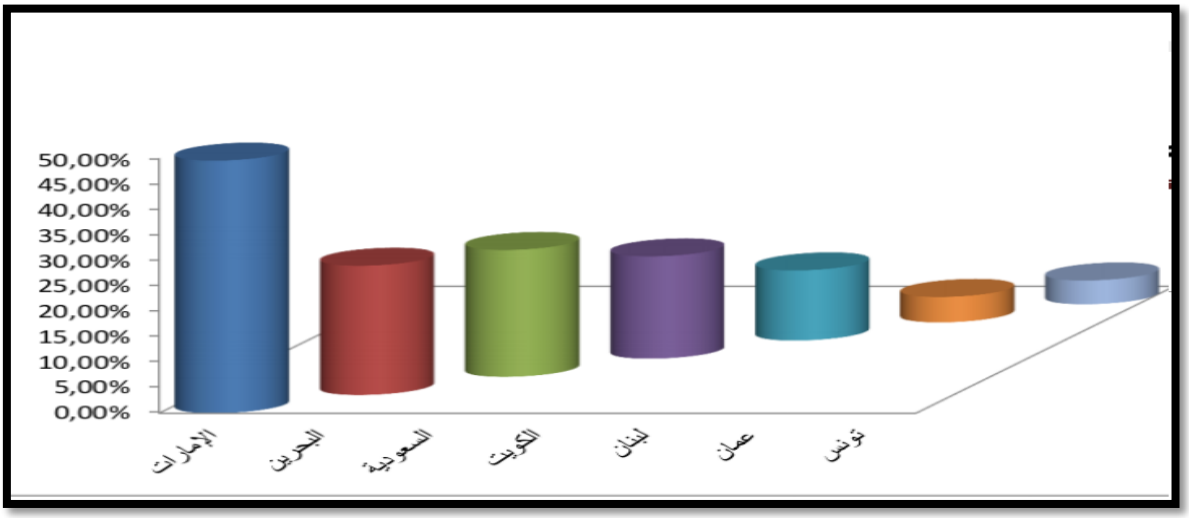

المصدر: هبة عبد المنعم وسفيان قلعول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي، 2021، ص 18.

من خلال الشكل رقم 15 نلاحظ أن الإمارات تتصدر الدول العربية من حيث الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في التسويق بنسبة 50%، تم تليها البحرين بنسبة 25.4%، وهذا المؤشر على تجارب الأفراد مع التواجد الرقمي وميولهم لاستخدام الانترنت في معاملاتهم، في حين نجد أن السعودية احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 24.93% على الترتيب، ثم الكويت بنسبة 20.10% ثم لبنان بنسبة 13.78% وبعدها عمان بنسبة 5%، في حين احتلت تونس المرتبة الأخيرة بنسبة 4.67% على الترتيب.

-إيجاد سكان لمهارات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات حيث احتلت البحرين المرتبة الثانية من بين الدول العربية في نسبة إجادة السكان لمهارات استخدام الاتصالات، وتقنية المعلومات في سنة 2020 والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (16): نسبة إجادة السكان المستخدمين للاتصالات وتقنية المعلومات.

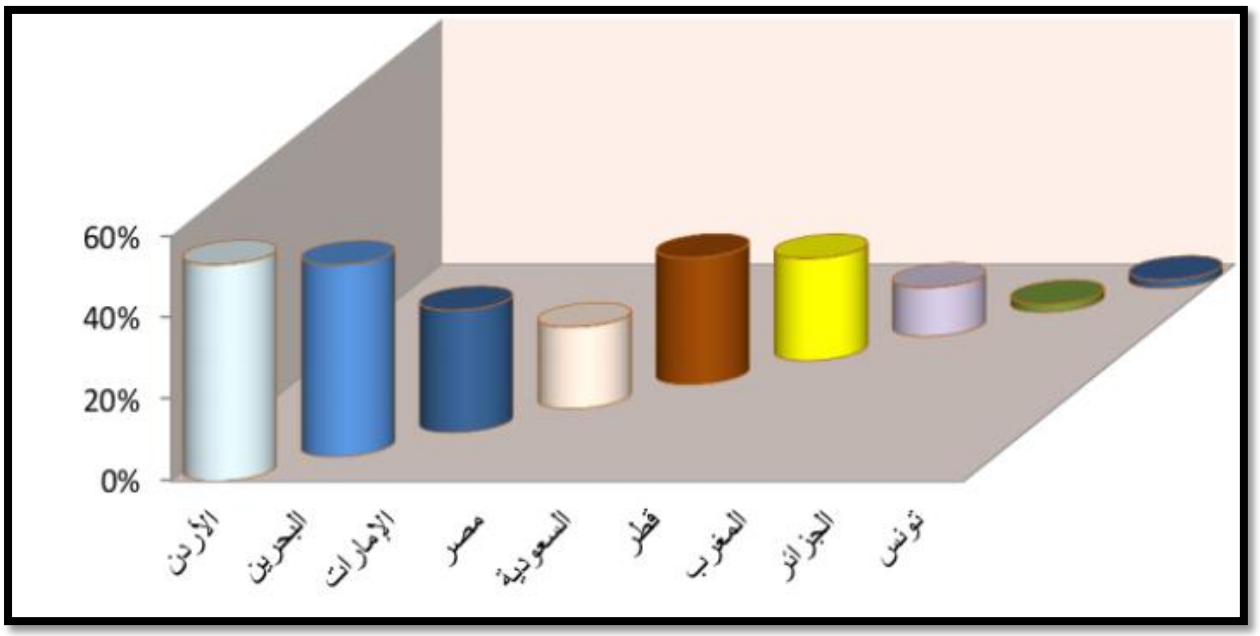

المصدر: هبة عبد المنعم وسفيان قلعول، **نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي، 2021، ص 16.

من خلال الشكل نلاحظ أن الأردن تتصدر الدول العربية من حيث نسبة السكان الذين يجيدون مهارات استخدام الاتصالات وتقنيات المعلومات بنسبة 53، ثم تليها البحرين بنسبة 47% أي أن نصف سكان البحرين يجيدون استخدام تقنيات المعلومات والاتصال وهو ما يعكس جهود الدولة لتنكين المواطنين من هذه المهارات وتعريفهم بها من أجل التحول للعالم الرقمي، في حين أن بقية الدول العربية تأخذ نسب متفاوتة تتراوح مابين 2% في الجزائر و31% في السعودية.

المطلب الثالث: جهود تطبيق التكنولوجيا المالية في البحرين

ترغب حكومة البحرين في جعل البلاد مكانا مناسبا في الشرق الأوسط لشركات التكنولوجيا المالية مع فجر العصر الرقمي، تأمل في الاستفادة من خبرتها المصرفية، لإنشاء نظام بيئي طموح لتكنولوجيا الدقيقة، حيث تستضيف البحرين حاليا حوالي 400 مؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية وهناك حرص وطني على استكشاف التعاون بين البنوك والتقنيات المالية لتبني حلول مبتكرة، كما أولت البحرين اهتماما بالأمن السيبراني كأحد الركائز الرئيسية في المنظمة التقنية بالمملكة، حيث أن اقتصاد مملكة البحرين وازدهارها وتطورها يعتمد اعتمادا كليا على أمن البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والانترنت، فقامت بإنشاء المركز الوطني للأمن الالكتروني في سنة 2017 كإجراء لتبني الحلول التقنية للتكنولوجيا المالية وجعل الأفراد أكثر ارتياحا لاستخدام التكنولوجيا المالية في معاملتهم، حيث تتمثل مسؤولية المركز في:

- حماية البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- توفير نقطة اتصال أساسية موثقة للإبلاغ عن حالات تعرض أمن المعلومات للخطر والحد من آثار هذا الخطر؛
- تقديم الاستشارات الأمنية لمختلف الجهات في القطاعين العام والخاص؛
- الحرص على تعزيز ثقة المنتفعين فيما يتعلق باستخدام الخدمات الالكترونية؛
- الحرص على تشجيع المنتفعين على استخدام فضاء الانترنت في مملكة البحرين؛
- إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية؛
- حماية البيانات الشخصية للمتعاملين على الانترنت.[1]

تقدر حكومة البحرين عددا من المبادرات لتمهيد الطريق أمام الدولة لتصبح مركزا إقليميا للتكنولوجيا المقدمة في العام الماضي، أطلق البنك المركزي للملكة وحدة متخصصة في التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك صندوق رمل تنظيمي، يوفر منصة اختبار شركات الناشئة، وتوفر (BFB) شراكة بين القطاعين العام والخاص ومقرها سنغافورة وتوفر مساحة عمل مادية مشتركة لشركات Fi Tech المحلية، مدعومة بمبادرات خاصة الشركات والتكنولوجيا المالية،[2] كما تم تأسيس صناديق الواحة التي أعلنت عنها بنك البحرين للتنمية بعد إتمام الاكتتاب المالي في هذا الصندوق وذلك بعد اكتمال رأس المال المستهدف والبالغ 100 مليون دولار أمريكي، ليكون بذلك صندوق الواحة هو المبادرة الأولى هو المبادرة الأولى من نوعها التي تدخل حيز التنفيذ على مستوى المنطقة، فهو يهدف لدعم البيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة في المملكة ضمن عدد من المبادرات والإصلاحات الاقتصادية بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030، والذي يمكن استفادة رواد الأعمال في التكنولوجيا المالية منه لأنه فتح طرق لتمويلات جديدة للشركات التكنولوجيا المالية مما أدى إلى تعزيز النظام بيئي يستفيد من العديد من الشركات والدعم الحكومي.

1خلود براهمية، صليحة ايصالحي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

2جهود تطبيق التكنولوجيا المالية في البحرين، تاريخ الاطلاع: 2024/04/13، على الساعة 22:49، على الرابط: http://www.vapulus.com/or.

المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك التجارية البحرينية في ظل التكنولوجيا المالية

في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة البنوك التجارية في مملكة البحرين، هناك عدد كبير من الدراسات التي أجريت في المنظور الدولي، متوفرة تركيز الأدبيات المتعلقة بتقييم أداء البنوك التجارية إما على قياس الكفاءة الاقتصادية للبنك التجاري باستخدام تحليل ملف البيانات أو الكفاءة المالية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة

1- منهجية الدراسة:

المنهجية هي مجموعة من القواعد والإجراءات أو الأساليب التي يعتمد عليها مسار البحث أو الدراسة، وخطوات منظمة يتبعها الباحث في المعالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة، حيث اعتمد الباحث في الدراسة على أسلوبين وهما كما يلي:

1-1- المنهج الوصفي: على انه أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية وصفا دقيقا للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة.

1-2- المنهج التحليلي:

المنهج التحليلي أحد المناهج المتخصصة المستخدمة من جانب الباحثين في تفصيل الدراسات العلمية، ولفظة المنهج تعني المسلك، أو طريقة التفكير التي يتبعها الباحثون والباحثات من أجل إجلاء الغموض عن الظواهر أو الإشكاليات، ووفقًا لنظريات مُؤَصِّلة، لمواجهة الواقع، وذلك على اختلاف نوعيات الأبحاث العلمية، بما ينظم ترتيب المهام، ومِنْ ثَمَّ توضيح الأسباب، وبلوغ النتائج التي توضح مَكنون الظاهرة، وفي الغالب لا يُستخدم منهج واحد في تنفيذ البحث العلمي، ويسعى الباحثون للاستفادة من هذه المناهج أقصى استفادة، وتخطِّي السلبيات التي تشوب بعضها، وتعظيم الإيجابيات؛ من خلال الاعتماد على أكثر من منهج، وفيما يلي سنوضح طبيعة المنهج التحليلي من خلال أطروحات محورية عديدة.

2- مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصادر ثانوية وأولية:

2-1- المصادر الثانوية: اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة على المراجع بالغة العربية ومراجع بالغة الانجليزية، مقالات ومجلات وتقارير، والأبحاث التي تناولت نفس موضوع

الدراسة. كما تم الاستعانة بالمواقع الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت للحصول على أحداث الأبحاث العالمية حول موضوع الدراسة.

3- مجتمع وعينة الدراسة:

3-1- مجتمع الدراسة: يشير إلى المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتألف مجتمع الدراسة من جهاز المصرفي في دولة البحرين.

الجدول رقم (05): أكبر عشرة بنوك مدرجة في البحرين

الرقم	البنوك	الأصول($)	الاختصار
1	البنك الأهلي المتحد	31.32مليار	AUB
2	المؤسسة العربية المصرفية	29.223مليار	ABC
3	مجموعة بنك البركة	1.85مليار	ALBARAKA
4	إنفستكورب	21.3مليار	INVB
5	بنك البحرين والكويت	8.570مليار	BBK
6	بنك الإثمار	8.1مليار	IH
7	بنك البحرين الوطني	7.311مليار	NBB
8	بنك البحرين للتنمية	514مليون	BDB
9	بنك الخليج الدولي	24.3مليار	GIB
10	اركابيتا	114.520مليون	ARCAPITA

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الإلكترونية.

في بحثنا هذا، حاولنا دراسة عينة من بنوك مدرجة في البحرين من حيث الأصول ونسلط الضوء على المؤشرات الأداء الرئيسية لها بما يتماشى مع التغيرات الدراسة.

الجدول رقم (06):قائمة البنوك محل الدراسة في البحرين

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	مقر رئيسي	الفروع	الموقع الإلكتروني
1	بنك البحرين وطني	1957	منامة، البحرين	25	www.hbbanline.com
2	بنك البحرين والكويت	1971	منامة، البحرين	4	www.ar.bbkonline.com
3	بنك الأهلي المتحد	2005	منامة، البحرين	21	www.ahliunited.com
4	بنك البحرين للتنمية	2007	منامة، البحرين	6 بالداخل و2 بالخارج	bdb.bh.com

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الإلكترونية.

4- وصف متغيرات الدراسة:

يتعلق هذا لجزء من الدراسة بوصف المتغيرات الدراسة وهي كالأتي:

4-1- متغيرات الدراسة:

يشكل تقييم الأداء جزاء ومرحلة من عملية مراقبة التسيير، ويتم من خلال الإنجازات التي حققتها المنظمة بما كانت ترغب في الوصول عليه، حيث أن هذه العملية تتطلب وجود مؤشرات مرجعية تسمح بالحكم على أداء المنظمة في ظل تبني أو مجابهة التكنولوجيا المالية ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تسمح بتحسنه.

تقييم أداء البنوك التجارية يرتكز على النسب أو المؤشرات مختارة بدقة وموضوعة بما يضمن إجراء تقييم موضوعي مستند غلى الأسلوب العلمي المحقق الأهداف بكافة المستويات لغرض الحكم على مدى نجاح أداء البنوك التجارية أو إخفاقها وبيان أوجه الخلل أو القصور في أدائها غن وجدت ن وإبراز الخيارات الموضوعية السليمة والعلمية لمجابهة أوجه الخلل تلك بما يضمن تحقيق أداء سليم للبك التجاري.

إن أفضل مؤشر هو من يستطيع أن يقارب بين أهداف الأفراد وأهداف المنظمة من جهة ومن جهة ثانية يسمح بعملية المقارنة، ويوجد عدد كبير من مؤشرات التقليدية ن ومنها يرتكز على المعلومة المالية الخارجية كأسعار الأسهم مثلا، ومنه ما يستند إلى المعلومة غير المالية الداخلية كأجل التصنيع والخارجية كرضا الزبائن وعند التقييم، للمنظمة حرية اختيار أحد هذه المؤشرات وبعض المنظمات تأخذ بكل المؤشرات (المالية وغير مالية).

عن هذه المؤشرات توضح لنا رقميا مات تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقيق الأهداف، وتعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات استعمالا في تقييم أداء المنظمات ن ويوجد عدد كبيرا من المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات

وأكثرها شيوعا بما يتنسب والهدف المرجو من هذا البحث، سنخص بالذكر أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية في ظل التكنولوجيا المالية: السيولة، الربحية، توظيف الأموال.

الجدول رقم (07): المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة.

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة	النسب المالية
التكنولوجيا المالية	نسب الربحية	هامش الربح
		معدل العائد على حقوق الملكية
		معدل العائد على الأصول
		الرفع المالي
	نسب السيولة	السيولة العامة
	نسبة توظيف الأموال	إجمالي القروض والودائع

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لبنوك العينة خلال الفترة 2014-2021

1- تقدير مؤشرات الربحية للبنوك البحرينية:

تعد المؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أنها تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها مما يعزز قدرتها على البقاء والمنافسة في ظل استحواذ المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية على جزء من السوق المالي، كما تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من دورة الاستغلال مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها الشركة من خلال فترة محدودة من الزمن، وهي أداء لقياس كفاءة الإدارة (المسيرين) في استخدام الموارد المتاحة بكفاية، وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وهناك عدة مؤشرات لقياس الربحية من أهمها: نسبة هامش الربح، العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات.[1]

1م. م، مخلد حمزة جدوع، م. م محمد عبد الواحد جياس، **تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص 310.

1-1- حساب نسبة هامش الربح: يسمى أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، بحيث يعكس هذا مدى كفاءة البنك في إدارته وتحكمه في التكاليف المختلفة ، ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإرادات كما يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروح منها المصروفات والضرائب.

الجدول رقم(08): نسب هامش الربح لبنوك البحرينية

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1.4	1.4	2.0	1.9	1.6	1.5	1.5	1.4	**BBKPM**
1.21	1.22	2.32	2.19	1.97	1.96	1.84	1.95	**NBB PM**
1.4	1.1	1.8	2.0	1.9	1.8	1.6	1.4	**AUBPM**
0.05	0.25	0.68	-0.84	-4.35	-0.50	0.53	0.40	**BDBPM**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة.

يظهر الجدول أن بنك البحرين والكويت حقق معدلات هامش الربح متقاربة خلال الفترة 2014 إلى 2021، وقد سجل أعلى هامش سنة 2019 بنسبة 2%، وسجل أدنى هامش سنة 2014 و2020 و2021 بنسبة 1.4%، إما لبنك البحرين الوطني حقق معدلات هامش متقاربة كما انه سجل أعلى هامش سنة2019 بنسبة 2.32% وسجل أدنى هامش سنة 2021 بنسبة 1.21%، وبالنسبة لبنك الأهلي المتحد أيضا سجل نسب متقاربة وسجل أعلى هامش سنة 2018 بنسبة 2.0% وأدنى هامش سنة 2020 بنسبة 1.1%، وبنك البحرين التنمية سجل أعلى هامش 0.68% سنة 2019 وأدنى قيمته (-4.35) % سنة 2017.

الشكل رقم (17): تطور نسبة هامش الربح خلال الفترة2014-2021

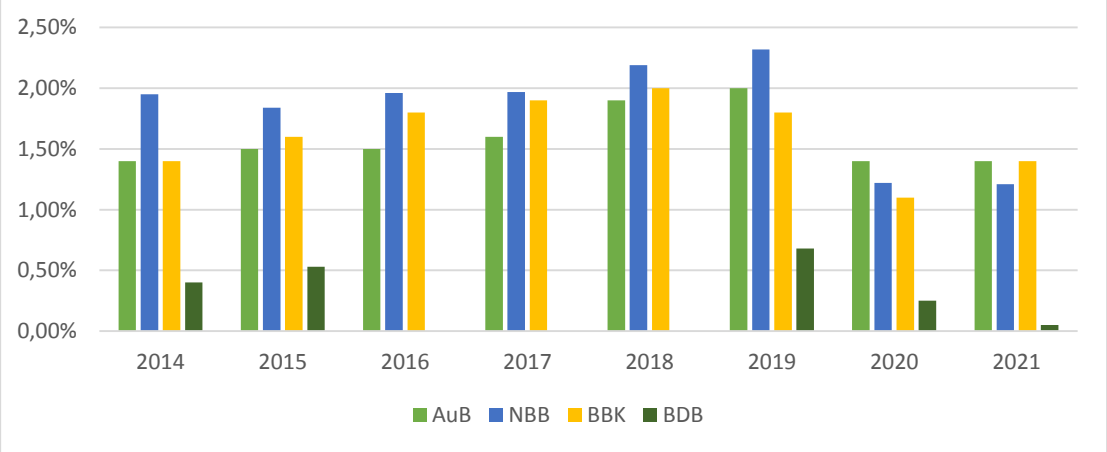

المصدر:من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (EXCEL)

1-2- نسبة معدل العائد على الأصول:

يوضح هذا المؤشر كل دينار من الأصول كم حقق من ربح، لذا فارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفء للمصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة والممتازة لأوجه الاستخدامات الأكثر ربحية، كما يظهر هذا المؤشر قدرة البنك الحصول على الودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة ويحتسب معدل العائد على الأصول بقسيمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول وتكون على شكل نسب مئوية، تعد النسبة المثالية أكبر من 1%.

الجدول رقم(09): نسب العائد على الأصول لبنوك البحرين (%)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1.4	1.3	1.9	1.8	1.6	1.5	1.4	1.5	**BBKROA**
1.2	1.3	2.3	2.2	2.0	2.0	1.9	1.9	**Nbb ROA**
1.6	1.2	2.1	2.2	2.1	1.8	1.7	1.6	**AUB ROA**
0.04	0.30	0.76	--0.79	-3.96	--1.52	0.55	0.42	**BDB ROA**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة

يظهر الجدول أن بنك البحرين والكويت حقق بنك معدلات عائد على الأصول فوق 1% في جميع السنوات بلغ أقصاها بنسبة 1.9% سنة 2019، شهد معدل العائد على الأصول ثبات نسبي خلال ثمن سنوات. حيث سجل أدنى قيمة لها 1.3% سنة 2020 وأعلى قيمتها 1.9% سنة 2019، بالنسبة لبنك البحرين الوطني حيث انخفض من سنة 2014 إلى سنة 2021 وقد بلغت أدنى نسبة له 1.2% سنة2021 وأعلى قيمته 2.2% سنة 2018، وبنك الأهلي المتحد حقق البنك معدلات عائد على الأصول فوق 1% في جميع السنوات بلغ أقصاها 2.2%سنة 8 201 وأدنى قيمتها 1.2%سنة 2020، بالنسبة لبنك البحرين للتنمية حقق أدنى قيمة له (3.96-) سنة 2017 وأعلى قيمته 79 سنة 2019.

الشكل رقم (18): تطور نسب معدل لعائد على الأصول خلال الفترة 2014-2021

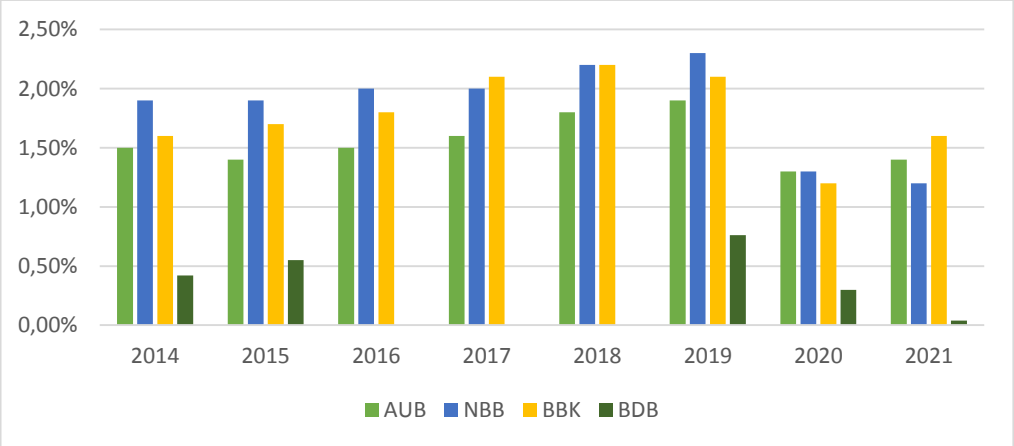

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (EXCEL)

1-3- نسبة الرافعة المالية:

تعد نسب الرفع المالي أحد المؤشرات المهمة لقياس الأداء المالي وتسمى أيضا مضاعف حقوق الملكية، فهي تبين عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية، وإن نسبة الأصول إلى حقوق الملكية هي مقياس غير مباشر لالتزامات المصرف، فمن خلال تحليل هذه النسبة يمكن معرفة إلى أي مدى يتم تمويل الأعمال بواسطة حقوق الملكية أو الدين وتعطى بالعلاقة التالية: نسبة الرفع المالي (EM)=إجمالي القروض /حقوق الملكية.

الجدول رقم(10): نسب الرافعة المالية لبنوك البحرين (%)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
6.73	7.30	7.06	7.15	7.51	7.80	10.10	9.42	**BBK EM**
8.47	8.26	6.00	6.71	6.92	7.17	8.22	9.84	**Nbb EM**
7.08	7.95	7.51	7.14	6.80	6.89	7.78	8.73	**AUB EM**
2.58	3.30	2.18	2.34	2.42	2.63	2.51	2.30	**BDB EM**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة.

تحليل النتائج:

تظهر النتائج لبنك البحرين والكويت أن مؤشر الرفع المالي في تذبذب من سنة 2014 على 2021 حيث سجلت أكبر قيمته 10.10% سنة 2015 وأدنى قيمتها 7.06% سنة 2019، بالنسبة لبنك البحرين الوطني نلاحظ أيضا تذبذب في نتائج المؤشر حيث نلاحظ انخفاض من 2014 إلى 2019 بنسب (9.84-8.22-7.17-6.92-6.71-6.00) ثم ترتفع من سنة 2020 إلى سنة 2021، بلغت أكبر قيمة 9.84% سنة 2014 وأدنى قيمة 6 %سنة 2019، بالنسبة لبنك الأهلي المتحد نلاحظ انخفاض في نتائج المؤشر من سنة 2014 إلى سنة 2018 بالنسب (8.73 ؛ 7.78 ؛ 6.89 ؛ 6.80 ؛ 7.14) ثم ترتفع سنة 2019إلى 2020 وتنخفض سنة 2021، سجلت أعلى قيمته 8.73 % سنة 2014 وأدنى قيمته سنة 6.80% سنة 2017، بالنسبة لبنك البحرين لتنمية نلاحظ تذبذب في النتائج وسجل أعلى قيمة له 3.30% سنة 2020 وأدنى قيمة 2.18% 2019.

الشكل رقم (19): تطور نسبة الرافع المالية خلال فترة الدراسة 2014-2022

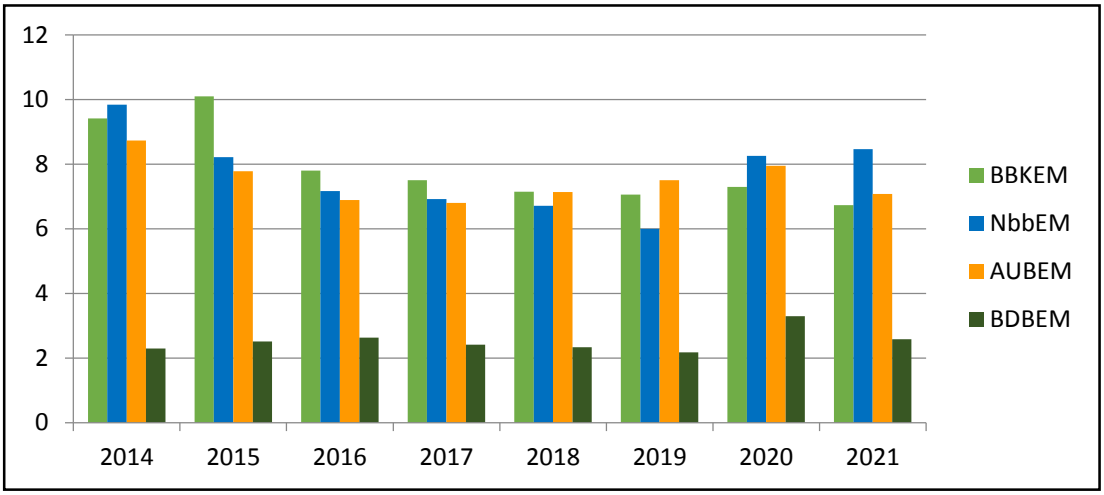

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (EXCEL)

1-4- العائد على حقوق الملكية:

هو مقياس الأداء الداخلي لقيمة المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكبر شيوعا للأداء، لأنه يقترح تقييما مباشرا للعائد المالي لاستثمار المساهم ك أي أن حسابه متاح بسهولة للمحلين بالاعتماد فقط على المعلومات العامة، ويسمح بالمقارنة بين البنوك المختلفة. كما تقوم هذه النسبة بقياس العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، كما تقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموالهم وتعد معيارا لتعظيم الثروة.

فكلما كان العائد على حقوق الملكية أعلى كلما دل ذلك على أن الأداء الإداري (إدارة الأصول والخصوم في البنك) أفضل ومع ذلك قد يكون العائد المرتفع على حقوق الملكية ناتجا عن الديون (الرافعة المالية) أو العائد المرتفع على الأصول، ويحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسيمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية ن وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من 15%.

الجدول رقم(11): نسب العائد على حقوق الملكية (%)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
9.4	9.5	13.4	12.9	12.0	11.7	14.2	14.5	**BBKROE**
10.5	10.6	13.8	14.8	13.92	14.1	15.9	19.2	**Nbb ROE**
11.3	9.5	15.8	15.7	14.3	12.4	13.2	14.0	**AUB ROE**
0.13	0.82	1.52	-1.89	-10.02	-1.30	1.35	0.96	**BDB ROE**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة.

تحليل النتائج:

يظهر الجدول لبنك البحرين والكويت أن مؤشر العائد على حقوق الملكية في تناقص من سنة 2014 إلى سنة 2021, وانخفاضه يعود إلى الزيادة في حقوق الملكية ويرجع إلى الزيادة في السنوات الأخيرة ،حيث بلغت أدنى قيمته 9.4% سنة 2021 وأعلى 14.5% قيمته سنة 2014، أما بنك البحرين الوطني تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية أن البنك حقق معدل عائد منخفض وقد سجل أدنى قيمة له 10.5% سنة 2021 وأعلى قيمة له 19.2% سنة 2014، بالنسبة لبنك الأهلي المتحد بلغتا أدنى قيمته 9.5% سنة 2020 وأعلى نسبته 15.8% سنة 2019، وبنك البحرين لتنمية تذبذب في معدل عائده حيث بلغت أدنى قيمته (10.2-)% وأعلى قيمته 1.52% سنة 2019.

الشكل رقم (20): تطور نسب العائد على حقوق الملكية خلال الفترة2014-2021

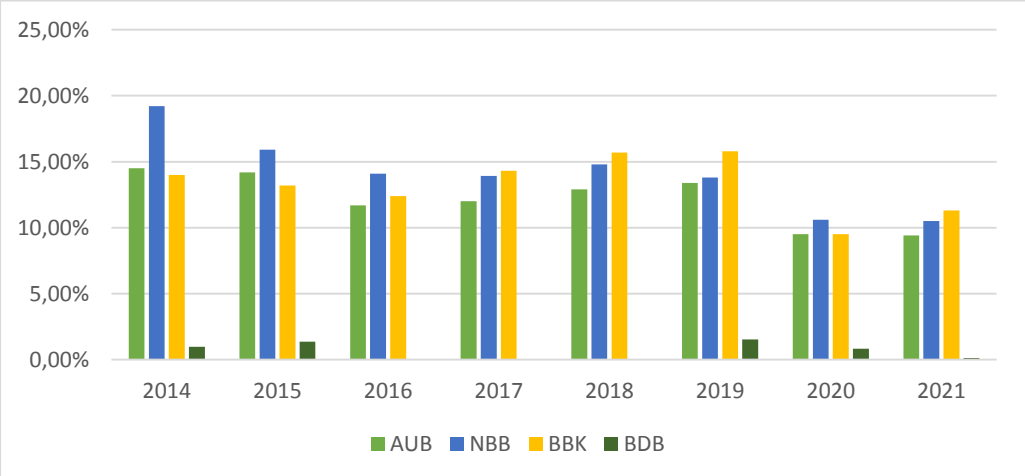

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (EXCEL)

2- تقدير نسبة توظيف الأموال والسيولة العامة في بنوك البحرين:

تبين نسبة التوظيف كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس الأداء من الجانب استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة، ومن أهم المؤشرات التي تقيس الكفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة هي إجمالي القروض والودائع.[1] أما مؤشرات السيولة فهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات الصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسبة السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين.

الجدول رقم (12): نسبة السيولة العامة وتوظيف الأمواللبنوك البحرين (%)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السيولة العامة BBK	52.2	56.5	59.2	62.2	57.8	65.1	66.8	64.9
السيولة العامة NBB	67.47	66.19	69.13	63.61	63.58	64.62	45.44	43.19
السيولة العامة AUB	47.3	46.6	44.9	46.0	50.4	53.7	53.2	52.9
السيولة العامة BDB	49.37	31.75	42.64	43.92	61.22	71.51	39.95	75.03
توظيف الأموال BBK	58.8	53.7	54.8	53.4	57.5	50.4	47.9	51.4
توظيف الأموال NBB	31.7	39.9	40.3	46.2	43.8	45.6	56.7	59.9
توظيف الأموال AUB	62.3	65.4	69.5	68.8	63.9	59.4	59.1	61.3
توظيف الأموال BDB	115.42	180.85	115.65	151.30	170.88	107.72	101.85	144.79

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة.

إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعين عن مواجهة فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والتمويل، فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين، وهناك مؤشرات كثيرة كالسيولة عن أهمها: نسبة السيولة العامة.

1زرارقة هاجر، برهي هشام، **تقييم الأداء المالي في قطاع البنكي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2019، ص 20

الشكل رقم(21): نسب التوظيف في عينة الدراسة خلال الفترة2014-2021

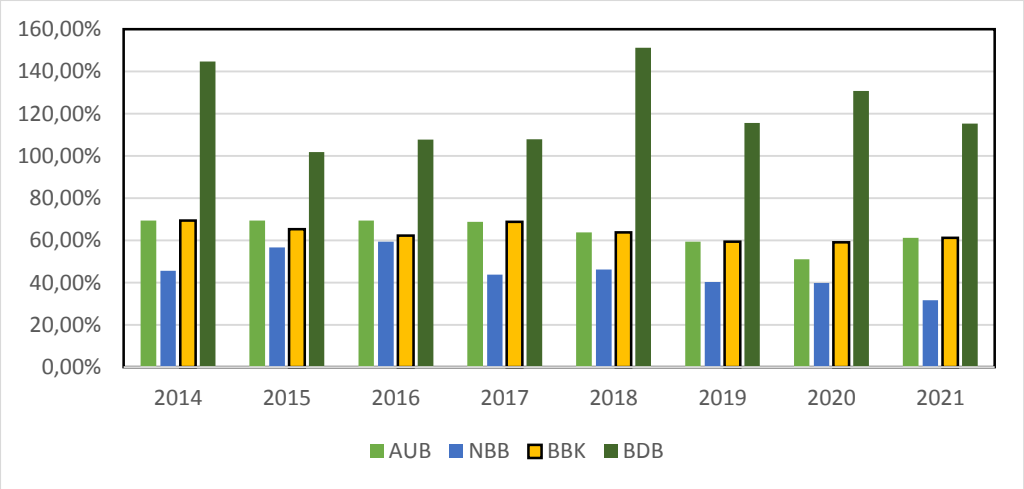

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (EXCEL)

تحليل النتائج:

يظهر الجدول أن نسبة السيولة بنك البحرين والكويت عرفت تزايد من سنة 2014 إلى 2021 حيث بلغت أعلى قيمته 66.8 % سنة 2020 وادني قيمته 52.2% سنة 2014، وبالمقابل نلاحظ أن نسب التوظيف الأموال متقاربة وبلغت أدنى قيمتها 47.9% سنة 2020 وأعلى قيمة 58.8% سنة 2017، وهذا يعني أن المصرف هناك إدارة جيدة لسيولة البنك، أما بنك البحرين الوطني يتضح من خلال نسب السيولة أن كفاءة إدارة السيولة في تناقص من سنة 2014 إلى 2021 حيث بلغت أدنى قيمتها 43.19% سنة 2021 وأعلى قيمتها 69.13 % سنة 2016، وبالمقال نلاحظ أن نسب توظيف الأموال في تزايد وسجلت أعلى قيمتها59.9% سنة 2021 وأدنى قيمتها 31.7%سنة2014، وهذا يعني أن المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته، مما يعني انه على المصارف تعزيز سيولته النقدية أو يدعم مركزه المالي، أما لبنك الأهلي المتحد يتضح أن كفاءة إدارة السيولة في تزايد من سنة 2014 إلى 2021 حيث بلغت أعلى قيمة لها 53.7% قيمته 44.9% سنة 2016، كما أن نسبة توظيف الأموال متزايدة عن نسب السيولة وبلغت أعلى قيمتها 69.5% سنة 2016 وأدنى قيمة 59.1% سنة 2020وهذا يعني أن المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته، مما يعني أنه على المصارف تعزيز سيولته النقدية أو يدعم مركزه المالي، أما بنك البحرين التنمية عرفت نسب سيولته تزايد من سنة 2014 إلى 2021 حيث بلغت أعلى75.03% سنة 2021 وأدنى قيمة 31.75 سنة 2015 وبالمقابل نلاحظ أن نسب التوظيف كبيرة جدا مقارنة بنسب السيولة فإنها في تردي وعلى البنك أن يدعم مركزه المالي.

الشكل رقم (22): تطور نسبة السيولة العامة في فترة 2014.2021

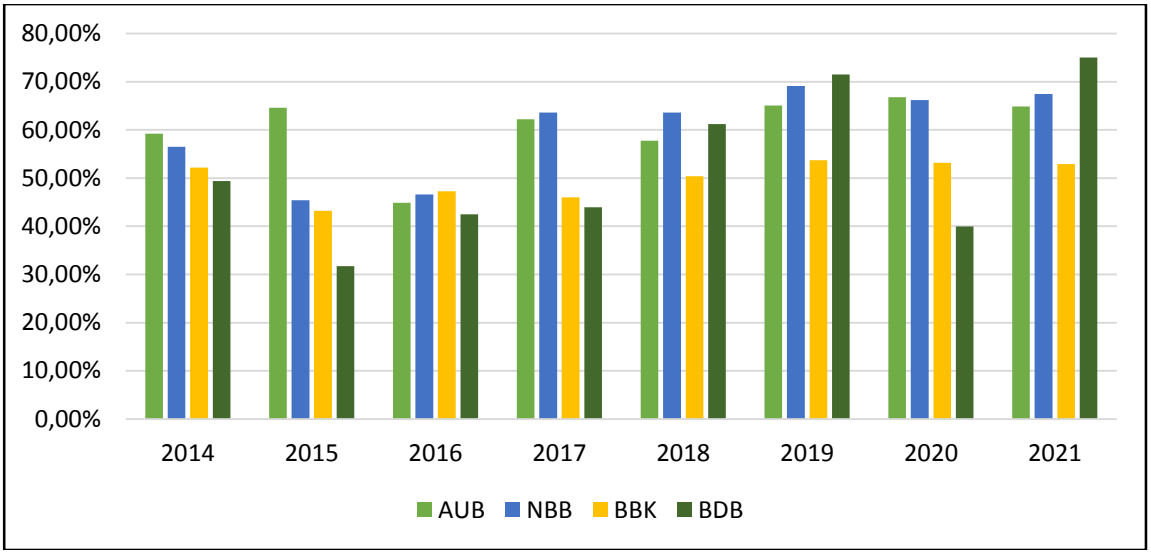

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (EXCEL)

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

مقارنة مؤشرات الأداء المالي لبنوك العينة لثلث سنوات تسبق اعتماد تكنولوجية مالية في البحرين (2017) وثلاث سنوات ما بعدها.

الجدول رقم (13): تطور مؤشر الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية والرفع المالي والعائد على الأصول)

ما بعد التكنولوجيا	2017	ما قبل التكنولوجيا	
1.6	1.6	1.46	bbk_{ROA}
1.93	2.0	1.93	nbb_{ROA}
1.83	2.1	1.7	Aub_{ROA}
0.09	-3.96	-0.18	Bdb_{ROA}
7.17	7.51	9.10	bbk_{EM}
6.99	6.92	8.41	nbb_{EM}
7.53	6.80	7.8	Aub_{EM}
2.60	2.42	2.48	Bdb_{EM}
11.93	12.0	13.46	Bbk_{ROE}
13.06	13.92	12.06	nbb_{ROE}
13.66	14.3	13.2	Aub_{ROE}
0.15	-10.2	0.33	Bdb_{ROE}

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول (9-10-11).

تحليل نتائج الجدول:

تظهر المتوسطات الحسابية لمؤشرات الربحية إجمالا أنها لم تظهر تحسنا كبيرا خاصة بالنسبة للعائد على حقوق الملكية ولعل ذلك يعود أساسا إلى تراجع مضاعف الرفع المالي لمجمل البنوك، كما يتضح من خلال الجدول أن نسب معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة لبنوك البحرين نسبهم ما قبل تطبيق التكنولوجيا المالية متناقصة مع نسبهم ما بعد تطبيق التكنولوجيا المالية.

تظهر نسبة الرافعة المالية في البنوك البحرين كانت مرتفعة ما قبل تطبيق التكنولوجيا المالية سنة 2017 مقارنة ما بعد التطبيق.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب معدل العائد على الأصوللبنوك البحرين كانت متناقصة قبل تطبيق التكنولوجيا المالية أم بعد تطبيق التكنولوجيا المالية أصبحت مرتفعة.

تنص الفرضية الأولى أن التكنولوجيا المالية تساهم في تحسين ربحية البنوك حيث لاحظنا نسب حقوق الملكية قبل التطرق إلى التكنولوجيا المالية كانت متناقصة أما بعد التطرق إلى التكنولوجيا المالية كانت مرتفعة ومنه فإن الأداء الإداري للبنوك كان جيد وحقق ربحية، وبالتالي تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين ربحية البنوك، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الجدول رقم (14): تطور مؤشر الأداء المالي (توظيف الأموال والسيولة العامة)

	ما قبل التكنولوجيا	2017	ما بعد التكنولوجيا
توظيف الأموال Bbk	55.76	53.4	51.93
توظيف الأموالNbb	37.3	46.2	48.7
توظيف الأموال Aub	65.73	68.8	60.8
توظيف الأموال Bdb	137.30	151.30	126.81
سيولة العامة Bbk	55.96	62.2	63.2
سيولة العامة Nbb	67.59	63.61	57.88
سيولة العامة Aub	46.26	46.0	52.43
سيولة العامة Bdb	41.25	43.92	57.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (12).

تحليل نتائج الجدول:

من خلال الجدول يتضح أن نسب توظيف الأموال لبنوك العينة ما قبل سنة 2017 كانت مرتفعة مقارنة بالنسب لما بعدها،**مما ينفي صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن** التكنولوجيا المالية تزيد من توظيف الأموال في البنوك العينة، أما فيما يخص نسب السيولة العامة لبنوك فقد كانت منخفضة خلال الفترة التي سبقت سنة 2017 مقارنة بما بعدها، ماعدا بنك الأهلي المتحد وبحرين لتنمية**مما ينفي صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن** التكنولوجيا المالية تحسن من سيولة في البنوك في البحرين، وعليه يتضح أن كفاءة إدارة السيولة لديهما في تردي بفعل تزايد نسبة التوظيف عن نسبة السيولة.

الجدول رقم (15): تطور مؤشر الأداء المالي(هامش الربح)

	ما قبل التكنولوجيا	2017	ما بعد التكنولوجيا
BbkPM	1.46	1.6	1.76
nbb PM	1.91	1.97	1.91
Aub PM	1.6	1.9	1.63
Bdb PM	0.14	4.35	0.03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (8).

تحليل نتائج الجدول:

يتضح أن هناك تحسن في هامش الربح لكل بنوك العينة تقريبا ماعدا بنك البحرين لتنمية وهذا يدل على تمتع البنوك بإدارة تكاليف جيدة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا معرفة مدى استخدام التكنولوجيا المالية في مجال الأعمال في البنوك التجارية البحرينية ومدى مواكبة هذه البنوك للتطورات الحاصلة في القطاع الخدمات المالية لأن هذه الأخيرة لم تعد تتعلق بالمجال المالي فقط، ولكن بكل الأعمال التجارية التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية.

كما حاولنا معرفة واقع التكنولوجيا المالية في البنوك البحرين وتسليط الضوء على أثر تبني التكنولوجيا المالية من قبل مملكة البحرين على أداء البنوك، وقياس أفضل أداء بناء على معايير المختلفة مثل إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية واحتياطات الأولية والثانوية وصافي الربح وتساعد الدراسة على فتح أعين إدارة البنوك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز أداها.

خاتمة

خاتمة

مـع التطـورات التكنولوجيـا الحاصـلة التـي شـهدها العـالم ظهـرت خـدمات وتقنيـات جديـدة تقـوم بإدخـال الابتكـار التكنولـوجي علـى الخـدمات الماليـة مـن أجـل تطويرهـا وتحسـن جودتهـا وهـذا مـا يسـمى بالتكنولوجيـا الماليـة، وقـد أصـبحت هـذه الأخيـرة توظـف فـي جميـع المجـالات الاقتصـادية والماليـة وزاد الإقبـال عليهـا والاسـتثمار فيهـا مـن قبـل الشـركات والعمـلاء والـدول، وهـذا بفضـل التسـهيلات والمميـزات التـي توفرهـا والحلـول التـي تمنحهـا والمتمثلـة فـي المنصـات للتمويـل الجمـاعي، المحـافظ الرقميـة والعقـود الذكية وغيرها.

مـن خـلال هـذه الدراسـة توصـلنا إلـى أن التكنولوجيـا الماليـة تـأتي واسـع علـى الجهـاز المصـرفي والبنـوك التجاريـة بصـفة خاصـة فمـع تصـاعد سـيادة التكنولوجيـا الماليـة ظهـرت العديـد مـن التغيـرات المصـرفية العالميـة التـي أخـذت تـؤثر بقـوة فـي البنـوك التجاريـة مـن حيـث أدائهـا وسياسـتها وعملياتهـا فـي ظـل هـذه التغيـرات فـإن البنـوك التجاريـة بحاجـة إلـى إسـتراتيجيات لمواجهـة التحـديات التـي فرضـتها التكنولوجيـا الماليـة خاصـة فـي ظـل تنفيـذ اتفاقيـة تحريـر الخـدمات الماليـة، فـإن البنـوك تعمـل علـى وضـع خطط وسياسات تمكنها الصمود.

ويعتبـر الأداء المـالي فـي البنـوك التجاريـة أداة مهمـة بالنسـبة لكـل أعـوان الاقتصـاديين المتعـاملين مـع البنـوك ،وذلـك لأن الأداء يكشـف الصـورة الحقيقـة ولفعليـة للبنـك، كمـا أن التكنولوجيـا الماليـة تسـاهم فـي تحسـين الأداء المـالي بفضـل منصـات التمويـل الجمـاعي والبـرامج المتطـورة لتحويـل الأموال وصرف العملة الصعبة.

1- <u>نتائج الدراسة</u>:

من خلال البحث هدا تمكنا من رصد مجموعة من النتائج أهمها:

- أن تبنـي التكنولوجيـا الماليـة لـم يعـد مطلـب وهـدف الـدول المتقدمـة فحسـب بـل أصـبحت كـل الـدول تعمـل جاهـدة علـى تطـوير قطاعهـا المـالي والمصـرفي والاسـتفادة مـن مزايـا التكنولوجيـا المالية لدعم اقتصادها؛
- أصبحت التكنولوجيا المالية من أكثر القطاعات التي يتم الاستثمار فيها؛
- تعتبـر البحـرين مـن بـين الـدول التـي أصـبحت تسـير جنبـا إلـى جنـب مـع التطـور التكنولـوجي الحاصل في القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة؛
- يعتبـر خلـيج البحـرين لتكنولوجيـا الماليـة أحـد أهـم الإنجـازات التـي حققتهـا مملكـة البحـرين، حيـث يعد أكبر مركز مخصص لتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- لم تعد البحرين مجرد دولة قامت بمبادرات للاستثمار في التكنولوجيا المالية بل تحولت أإلى تجربة وقدوة مفيدة للمجتمع؛
- وجود ارتباط إيجابي بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي لبنوك البحرين.
- ساهمت التكنولوجيا المالية في رفع مستوى ربحية البنوك، مما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- لم تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة توظيف الأموال لبنوك العينة وبذلك ثبت نفي الفرضية الثانية؛
- ثبت نفي الفرضية الثالثة التي تنص على أن التكنولوجيا المالية تحسن من السيولة في البنوك.
- **بناء عما سبق نثبت الفرضية الرئيسة التي مفادها أن التكنولوجيا المالية تحسن من أداء البنوك التجارية** بدولة البحرين كونها حسنت من نسب السيولة والربحية.

2- <u>توصيات الدراسة</u>:

-ضرورة القيام بملتقيات ودورات من أجل تعريف الأفراد بالتكنولوجيا المالية ومدى اقتصاديات الدول.

-وضع نماذج ونظم للحماية من المخاطر المتعلقة بمنتجات التكنولوجيا المالية من أجل تشجيع الأفراد وعلى استعمالها والتقليل من تخوفهم منها.

-تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية بالنسبة لدول العالم من أجل الارتقاء باقتصادها ومن ربح الوقت والجهود في تقديم خدماتها.

-محاولة تكريس الثقة بين المتعاملين في مجال التكنولوجيا المالية ونشر الوعي.

- ضرورة وجود مؤشرات قياسية عن الصناعة المصرفية التقليدية والإسلامية تكون أساس مرجعيا لتقييم أداء هذه المصارف.

-وجوب التركيز على التطور القطاع المالي من خلال إدخال التكنولوجيا المالية في جميع مكوناته.

-إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول التكنولوجيا المالية والأداء المالي.

3- <u>آفاق الدراسة</u>:

- بما أن موضوع التكنولوجيا المالية ظاهرة عالمية جديدة، متشعبة إلى عدة فروع وأقسام لم يكشف عنها بعد، فإنه يمكن الاستعانة بها كأبحاث في المستقبل:
- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي المحلي والعالمي.
- موقف المصارف المركزية حول تبني التكنولوجيا المالية من قبل المصارف التقليدية وتداول العمولات المشفرة.
- دور التكنولوجيا المالية في تحسين الخدمات المالية الإسلامية.
- تأثير المتوقع لتكنولوجيا المالية على الصناعة البنكية في الدول العربية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقها في الدول العربية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد ذوقان الهنداوي، صالح سليم الحموري، **رولا نايف المعايطة: استشراق المستقبل وصناعته: ما قبل التخطيط الاستراتيجي...استعداد ذكي**، قنديل للنشر والتوزيع، دبي. الامارات العربية المتحدة، 2017.
2. خليفة إيهاب: **مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر. 2019.
3. دكتور عمر كامل الدوري، **تقييم الأداء المصرفي في الإطار المفاهيمي والتطبيقي**، كلية اقتصاديات الأعمال، دامعة الفهرس، الطبعة الأولى، 2013.
4. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص296-298.
5. نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية** ،ط.الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

المجلات:

6. د. إبتهاج إسماعيل يعقوب، أ. دقيحاء عبد الله يعقوب، م. م زينب جمعه مظر، **التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد-19**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية(JAFS)، 2021.
7. أحمدي زينب، أ. أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 8، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2019.
8. أستاذ محاضر، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، مجلة علمية محكمة قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، 2015.
9. أعمر بن موسى، وعلماوي احمد، **التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية (دراسة تجربة الإمارات)**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، ديسمبر 2020.
10. ايمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي، **ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية**، مجلة رؤى الاقتصادية، مجلد 10، العدد1، جامعة باجي مختار -عنابة- (الجزائر)، 2020.
11. بباس منيرة، فالي نبيلة، **الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية الريادية**، مجلد 01، العدد 02، جامعة سطيف1-، الجزائر، 2020.
12. بن فضة وسام، بن حسان حكيم. **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلد 4، العدد 3، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020.

13. جواني صونيا، د مريمت عديلة، **دور تكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل المالي في الوطن العربي**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 02، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021.
14. د. وهيبة عبد الرحيم، د أشواق بن قدور. **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب الشركات الناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد7، العدد3، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر.
15. د.حيزية بنية، أ.ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجية المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، مجلد 7، العدد3، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تمنراست الجزائر.
16. زبير عياش، فاطمة الزهراء فنازي، إيمان مطلاوي، دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 5، العدد1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020.
17. زيد آمين، بودراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد3، جامعة مسيلة، 2018.
18. سرى تقي محمد علي السلطان، معمن وعد الله المعاضيدي، أثر FinTech على الربحية المصرفية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 40، العدد 132، جامعة الموصل، العراق، 2021.
19. سعيدة حرفوش، " التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، مجلة آفاق العلمية، مجلد 11، العدد 3، جامعة الجلفة (كلية العلوم الاقتصادية 1 قسم علوم التسيير، 2019.
20. سيد عمر زهرة. أ. د. بن الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي. مجلة التكامل الاقتصادي. مجلد 8. العدد1. جامعة أحمد درارية. الجزائر.
21. عبد الرحيم وهيبة، عملة البيتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية، العدد32 –الجزء الثالث–، المركز الجامعي تمنراست، حوليات جامعة الجزائر، 2018، ص 66.
22. عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 06، العدد 01، جامعة باجي مختار (عنابة) الجزائر، 2021.
23. علاش أحمد، دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار، مجلة الإبداع، مجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.
24. لزهاوي زواويد، نفيسة حجاج، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ... الواقع والأفاق، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، أيام 17–18 أفريل 2018.

25. م. م، مخلد حمزة جدوع، م. م محمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، جامعة بغداد، العراق، 2016.
26. ماهر الأين، منيرة مهندسة، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة شرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، 2005.
27. نجوى فيلالي، تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك فرع 402، المجلد 6، العدد2، 2020.
28. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، أوت 2019.
29. وهيبة عبد الرحيم، وأمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال مجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، .

المذكرات و الرسائل:

30. خلود براهمية، صليحة ايصالحي، دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021.
31. خولة قرة، أثر حاكمية المصارف في الأداء المصرفي، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، جامعة أل ليث، كلية إدارة المال والأعمال، قسم إدارة أعمال.
32. زرارقة هاجر، برهي هشام، تقييم الأداء المالي في قطاع البنكي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، 2019.
33. زينب جواد عبيد غالي الجلحاوي، أثر الخدمات المصرفية الغير مربحة على الأداء المصرفي، جزء من متطلبات نيل درجة الماجيستر في علوم إدارة الأعمال، علوم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010.
34. فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، قسم علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك ،جامعة العربي بن مهدي ،أم البواقي ،2013–2014،ص49.
35. كنودة جميلة، قياس أثر التكنولوجيا المالية على البنوك الجزائرية باستخدام نموذج SWAT، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2020.
36. لطرش مقدودة، دور تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021.
37. نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، المسيلة–الجزائر،2018.

38. د. تحانوت خيرة. واقع وآفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). جامعة البليدة 2. الجزائر. 2018.
39. سميرة العمري، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، 2004.
40. سنان زهير، محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسبة السيولة الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل لتنمية والاستثمار، 2002-2004.
41. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية الجزء الأول، 1994-2000.
42. هبة عبد المنعم وسفيان قلعول ، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي، الإمارات، ماي، 2021 .

التقارير:

43. منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي ،2019، تقرير المشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
44. تقرير بيرفورت2016، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،Refaad .

المواقع الالكترونية:

45. ماهية التكنولوجيا المالية واهم استخداماتها، تاريخ الاطلاع 28-03-2022 على الساعة 17.13 على الرابط http://www.vapulus.com/ar
46. أنواع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، موقع vapulus تم الاطلاع في : (2022/06/07 16:16)، على الخط أنواع-التكنولوجيا المالية في الوطن العربي - / https://www.vapulus.com/ar
47. مدحت عادل ، تعرف على مزايا وعيوب تطبيقات التقنيات المالية الجديدة،2019 ، تاريخ الإطلاع 2022/06/5 ، على الساعة 12:33،من الوقع https://www.dotmsr.com/news:
48. Fintech ، موقع com. statistica،تم الإطلاع في : (2022/06/12)،على الرابط https://www.statistica.com/en
49. سلسلة الكتل -ويكيبديا- تاريخ الاطلاع 28-03-2022 على الساعة 17.27، على الرابط http://ar.m.wikipedia.org
50. مصرف البحرين المركزي للتكنولوجيا المالية والابتكار، www.bahrain.bh.
51. جهود تطبيق التكنولوجيا المالية في البحرين، تاريخ الاطلاع: 2024/04/13، على الساعة 22:49، على الرابط: http://www.vapulus.com/or.
52. تقرير بنفث السنوي، سنة 2016، www.benefit. تاريخ الاطلاع: 2022/04/18.

53. تقرير بنفث السنوي، 2016، http://www.benfit. تاريخ الاطلاع: 2022/04/19.
54. تقرير بنفث السنوي، 2016، http://www.benfit. تاريخ الاطلاع: 2022/04/19.
55. هيئة تنظيم الاتصالات ، مملكة البحرين ،تقرير 2019،تاريخ الاطلاع 2022/04/03، على الساعة 20.00على الرابط : https://www.tra.org.bh/media/interactive-annual-report/2019
56. مؤشرات أداء الدول العربية من حيث الاختراق الرقمي، تاريخ الاطلاع 10-06-2022 على الرابط https://arabic.cnn.com/business/article/2021/03/14/digital-penetration-2020
57. هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين، تقرير 2019، تاريخ الاطلاع:10-06-2022 على الساعة 14:00، على الرابط https://www.tra.org.bh/media/interactive_annuel_reporte/2019
58. شركة Liwwa. تاريخ الاطلاع: 2022/05/23، على الساعة 14:17، متاح على الرابط: http://www.findevgteway0.org.
59. Aqeed Technology, le 23/05/2022. http://www.cnuchbs.com.
60. https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-f520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore Research-AR(New)V8.pdf,p10

المصادر باللغة الإنجليزية:

61. Leong. K. and Sungm A. (2018). FinTech (Financial Technology):whatisit and how to use technologies to create Business value in FinTechway?, "international journal of Innovation. Management and technology, Vol 9. N2.
62. Tahonoutkheira, financialtechnology Prospects in the Middle East and Africa, journal of economyGrouth and Entrepreneurs hip JEGE. Vol 4. N3. Algeria. 2021
63. KPMGH2.ventures. 2018. FinTech100. France.

ملاحق

بنك البحرين و الكويت (BBK):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح	50,1	53,2	56,4	58,7	67,1	75,4	52	53,1
مجموع الموجودات	3500,93	3646,44	3702,55	3763,1	3581,7	3865	3760,4	3672,7
رقم الاعمال	52,16	51,05	55,53	60,2	64,47	73,43	48,88	51,41
مجموع حقوق الملكية	359,35	360,73	474,25	500,83	500,439	547	514,5	545,2
مجموع القروض	1846,46	1764,79	1768,13	1740,65	1772,52	1670,9	1555,8	1607,2
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	278,19	286,75	314,36	469,436	191,02	376,3	256,5	284,8
اذونات الخزينة	292,68	394,09	401,63	427,13	410,38	484,4	487,8	279,2
ودائع ومبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات مالية اخرى	185,89	325,09	318,4	223,82	239,17	278,3	318,9	337,5
اوراق مالية استثمارية	–	–	–	748,985	800,263	875	957,3	985,8
استثمارات في اوراق المالية محتفظ بها لقرض غير المتاجرة	787,153	758,1	768,134	–	–	–	–	–
استثمارات في شركات زميلة	37,53	35,82	43,92	79,68	62,93	70,6	65,5	65
فوائد مستحقة وموجودات اخرى	58,99	56,97	64,76	79,68	77,84	74,2	83,1	78,5
احتياطات اولية وثانوية	1640,433	1856,82	1911,204	2028,731	1781,603	2158,8	2169,1	2030,8
الودائع وما في حكمها	3141,58	3285,71	3228,3	3262,27	3081,261	3318	3245,9	3127,5

المؤشرات المستخدمة في دراسة بنك البحرين و الكويت (BBK):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هامش الربح	1,4%	1,5%	1,5%	1,6%	1,9%	2,0%	1,4%	1,4%
العائد على الصورROEBBK	1,5%	1,4%	1,5%	1,6%	1,8%	1,9%	1,3%	1,4%
العائد على حقوق الملكية ROEBBK	14,5%	14,2%	11,7%	12,0%	12,9%	13,4%	9,5%	9,4%
الرفع المالي	9,74239599	10,1085022	7,80716921	7,51372721	7,15711605	7,06581353	7,30884354	6,736427
نسبة السيولة العامة	52,2%	56,5%	59,2%	62,2%	57,8%	65,1%	66,8%	64,9%
توظيف الاموال	58,8%	53,7%	54,8%	53,4%	57,5%	50,4%	47,9%	51,4%

بنك البحرين الوطني (NBB):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح	53,44	55,26	58,24	61,01	70	74,2	53,3	55
مجموع الموجودات	2738,46	2999,71	2977,1	3101,54	3195,5	3194,5	4361,4	4535,6
رقم الأعمال	53,39	57,89	58,44	62,34	70,3	73,47	55,78	56,2
مجموع حقوق الملكية	278,02	364,76	414,7	447,94	475,8	532,3	526,3	535,3
محموع القروض	780,97	1051,72	1031,93	1226,85	1190,1	1213,7	2173,1	2395,8
مجموع الودائع	2321,34	2588,16	2526,4	2617,1	2675,9	2599	3741,7	3923,8
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	111,07	106,78	102,99	107,4	107,3	110,6	125,5	123
أذونات خزينة	491,42	462,94	486,8	419,92	387,1	425,3	236,7	225,7
أوراق مالية استثمارية	999,49	1094,04	1092,92	1067,3	1132,2	1070,7	1231,4	1258,6
استثمارت في شركات زميلة	24,6	37,75	50,08	51,58	51,6	53,6	36,7	27,2
فوائد مستحقة وموجودات اخرى	33,48	42,48	38,71	41,79	50,9	60	112,5	93,3
احتياطات اوليةوثانوية	1660,06	1743,99	1771,5	1687,99	1729,1	1720,2	1742,8	1727,8
الودائع وما في حكمها	2460,44	2634,95	2562,4	2653,6	2719,7	2662,2	3835,1	4000,3

المؤشرات المستخدمة في دراسة بنك لبحرين الوطني (NBB):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هامش الربح	1,95%	1,84%	1,96%	1,97%	2,19%	2,32%	1,22%	1,21%
العائد على الأصولROE NBB	1,9%	1,9%	2,0%	2,0%	2,2%	2,3%	1,3%	1,2%
العائد على حقوق الملكيةROENBB	19,2%	15,9%	14,1%	13,92%	14,8%	13,8%	10,6%	10,5%
الرفع المالي	9,84986692	8,22379099	7,17892452	6,92400768	6,71605717	6,00131505	8,28690861	8,47300579
نسبة السيولة العامة	67,47%	66,19%	69,13%	63,61%	63,58%	64,62%	45,44%	43,19%
توظيف الاموال	31,7%	39,9%	40,3%	46,2%	43,8%	45,6%	56,7%	59,9%

بنك الأهلي المتحد (AUB):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح	482,529	537,24	570,64	618,715	697,534	730,501	452,244	607,244
مجموع الموجودات	33444,888	33965,317	31322,484	33241,885	35508,577	40280,051	40071,168	41913,37
رقم الاعمال	535,11	577,41	563,8	698,07	781,18	845,88	480,85	670,61
مجموع حقوق الملكية	3830,21	4360,21	4539,5	4888,154	4972	5361,52	5036,35	5917,96
مجموع القروض	18464,53	19353,18	18606,88	19498,702	19503,96	20742,36	20719,87	22075,14
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	649,21	1052,91	912,92	809,98	1390,47	1366,97	1747,56	1819,84
اذونات الخزينة وودائع لدى البنوك المركزية	2611,08	2118,94	2464,84	2576,35	1918,72	2202,34	2333,85	1731,69
ودائع لدى البنوك	3823,51	4214,89	1884,49	2469,75	3061,81	4683,26	3532,68	4116,64
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	5771,9	5328,11	5570,44	6002,41	7568,52	9133,88	9608,3	9923,29
استثمارات في شركات زميلة	228,315	314,82	326,87	304,02	318,802	315,011	303,12	343,07
استثمارات عقارية	254,49	183,16	132,02	256,24	265,79	229,8	185,23	188,64
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية	672,89	590,82	738,15	616,92	864,09	823,71	916,2	916,2
الودائع وما في حكمها	29614,678	29605,107	26782,984	28353,731	30536,577	34918,531	35034,818	35995,41

المؤشرات المستخدمة في دراسة بنك الأهلي المتحد (AUB):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هامش الربح	1,4%	1,6%	1,8%	1,9%	2,0%	1,8%	1,1%	1,4%
العائد على الاصولROEAUB	1,6%	1,7%	1,8%	2,1%	2,2%	2,1%	1,2%	1,6%
العائد على حقوق الملكية ROEAUB	14,0%	13,2%	12,4%	14,3%	15,7%	15,8%	9,5%	11,3%
الرفع المالي	8,73186797	7,78983512	6,89998546	6,80049872	7,14170897	7,51280439	7,95639064	7,08240171
احتياطات اولية وثانوية	14011,395	13803,65	12029,73	13035,67	15388,202	18754,971	18626,94	19039,37
نسبة السيولة العامة	47,3%	46,6%	44,9%	46,0%	50,4%	53,7%	53,2%	52,9%

بنك البحرين للتنمية (BDB):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح	705	1033	−1053	−7671	−1326	1036	563	88
مجموع الموجودات	174306	194124	211333	176170	158205	151260	226483	177647
صافي الدخل التمويل الاسلامي و الفوائد	5992	6113	7996	6701	6398	6646	7323,00	6685
ايرادات أخرى	5197	4351	2201	3115	3788	2410	1370	2135
مجموع حقوق الملكية	75822	77217	80361	72685	67491	69326	68705	68732
الرفع المالي	2,30	2,51	2,63	2,42	2,34	2,18	3,30	2,58
تمويلات اسلامية وقروض للعملاء	110048	140292	139221	144535	85866	76731	149630	146630
استثمارات عقارية	3623	12685	12246	12033	12000	11527	11071	11071
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	2236	2443	4095	2873	2218	1976	2568	3027
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	30719	23829	37106	27011	21917	14850	3722	22312
أوراق مالية استثمارية	15395	10595	14220	15143	31144	41447	56364	55996
استثمارات في شركات زميلة	272	253	419	419	259	322	374	383
الودائع ومافي حكمها	98484	116907	130972	103485	90714	81934	157778	108915

المؤشرات المستخدمة في دراسة بنك البحرين للتنمية (BDB):

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هامش الربح	0,40%	0,53%	−0,50%	−4,35%	−0,84%	0,68%	0,25%	0,05%
رقم الأعمال	11189	10464	10197	9816	10186	9056	8693	8820
العائد على الأصول	0,42	0,55	−0,51	−3,96	−0,79	0,76	0,30	0,04
العائد على حقوق الملكية	0,96	1,35	−1,30	−10,02	−1,89	1,52	0,82	0,13
مجموع القروض	113671	152977	151467	156568	97866	88258	160701	157701
احتبياطات أولية وثانوية	48622	37120	55840	45446	55538	58595	63028	81718
نسبة السيولة العامة	49,37%	31,75%	42,64%	43,92%	61,22%	71,51%	39,95%	75,03%
توظيف الأموال	115,42%	130,85%	115,65%	151,30%	107,88%	107,72%	101,85%	144,79%

الملخص:

ظهر في السنوات الأخيرة مجال جديد في القطاع التمويل يعرف بالتكنولوجيا المالية "الفينتك" وأصبح ضرورة حتمية لدول العالم المواكبة التطور والتقدم في مجال التمويل، حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة: إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية المالية في تحسين أداء البنوك التجارية؟ وبغيت الوصول إلا الهدف المذكور تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مفاهيم الدراسة المرتبطة بالقطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية، والمنهج الاستدلالي في جانب التطبيقي.

حيث تطرقنا إلى التعرف على مجال التكنولوجيا المالية، وخدماتها، وأهم قطاعاتها ، وفهم أوجه العلاقة بين التكنولوجيا المالية والقطاع المالي والمصرفي ،سوف يعتد في الجزء الأول لدينا عن مراجعة أدبيات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي والعالم ، كما قمنا بالتطرق إلى نظرة عامة عن التكنولوجيا المالية في البحرين وأخيرا ستتم الدراسة الاستنتاج مدى تجاوبها مع التطور الحاصل في السوق المالي لمعرفة دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك البحرينية خاصة وإسقاطها على الجهاز البنكي عامة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية .

وقد توصلت الدراسة

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، تقييم الأداء، البنوك التجارية، البحرين.

Sommaire:

Ces dernières années, un nouveau domaine a émergé dans le secteur de la finance, connu sous le nom de « fintech », et il est devenu un impératif pour les pays du monde de suivre le rythme du développement et des progrès dans le domaine de la finance. pour répondre au problème posé : Dans quelle mesure la technologie financière financière contribue-t-elle à améliorer la performance des banques commerciales ? Afin d'atteindre uniquement l'objectif mentionné, l'approche descriptive a été utilisée pour présenter les concepts d'étude liés au secteur bancaire et à la technologie financière, et l'approche inductive dans l'aspect appliqué.

Où nous avons abordé la manière de connaître le domaine de la technologie financière, ses services et ses secteurs les plus importants, et de comprendre les aspects de la relation entre la technologie financière et le secteur financier et bancaire.Dans notre première partie, nous passerons en revue la littérature sur la technologie financière dans le monde arabe et dans le monde Bahreïn Enfin, l'étude conclura dans la mesure de sa réponse à l'évolution en cours du marché financier pour connaître le rôle de la technologie financière dans l'amélioration de la performance des banques bahreïnites en particulier et ses projection sur le système bancaire en général à l'aide d'un ensemble d'indicateurs financiers.

L'étude a trouvé

Mots clés : technologie financière, évaluation de la performance, banques commerciales, Bahreïn.

فهرس الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التكنولوجيا المالية بوصفها موضوعا متعدد الميادين	9
02	خدمات التكنولوجيا المالية	15
03	تطور شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	19
04	تطور الاستثمار في شركات (Blok chain) 2013-2017	21
05	قطاعات التكنولوجيا المالية (الحالة العالمية في منتصف 2016)	22
06	الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية (الصفقات والتمويل)	39
07	عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية	40
08	التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية	41
09	نسبة صفقات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في 2019	42
10	عدد المستخدمين للانترنت في البحرين	48
11	ترتيب الدول حسب نسب انتشار الانترنت فيها	48
12	اشتراكات الهاتف المحمول الناشطة لكل مائة نسمة	49
13	نسبة الولوج للانترنت عبر الهواتف النقالة في البحرين	50
14	نسبة رضا المشتركين عن خدمات الهاتف المتنقل / خدمات النطاق العريض للانترنت	50
15	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في السوق	51
16	نسبة إيجاد السكان المستخدمين للاتصالات وتقنية المعلومات	52
17	تطور نسب هامش الربح في عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2021	58
18	تطور نسب معدل العائد على الأصول خلال الفترة 2014-2021	59
19	تطور نسب الرافعة المالية في عينات الدراسة خلال الفترة 2014-2021	60

20	تطور نسب الربحية خلال الفترة 2014-2021	61
21	تطور نسب توظيف الأموال في عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2021	62
22	تطور نسب السيولة العامة في عينة الدراسة خلال الفترة 2014-2021	63

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قطاعات التكنولوجيا المالية بمختلف الدول	17
02	حصة ومساهمة كل شريك في شركة بنفت	44
03	نمو أعمال شركة بنفت 2012-2016	46
04	أرباح ومكافآت شركة بنفت 2016	47
05	اكبر عشرة بنوك مدرجة في البحرين	55
06	قائمة البنوك محل دراسة البحرين	55
07	المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة	56
08	نسب هامش الربح للبنوك البحرينية	57
09	نسب العائد على الأصول لبنوك البحرين	58
10	نسب الرافعة المالية لبنوك البحرين	59
11	نسب العائد على حقوق الملكية	60
12	نسب السيولة العامة وتوظيف الأموال لبنوك البحرين	62
13	تطور مؤشرات الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية والرفع المالي والعائد على الأصول)	64
14	تطور مؤشرات الأداء المالي (توظيف الأموال والسيولة العامة)	65
15	تطور مؤشرات الأداء المالي (هامش الربح)	66

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
دعاء	
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المالية	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التكنولوجيا المالية	7
المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	7
المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية	8
المطلب الثالث: أهمية، خصائص، وأنواع التكنولوجيا المالية	10
المطلب الرابع: مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية	12
المبحث الثاني: تقنيات التكنولوجيا المالية وخدماتها	13

فهرس المحتويات

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية ومجالاتها	13
المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية	16
المطلب الثالث: أهم التقنيات المعتمدة في التكنولوجيا المالية	22
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المصرفي	24
المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي	24
المطلب الثاني: تقييم الأداء المصرفي	25
المطلب الثالث: أساليب تقييم الأداء المصرفي	25
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية في بنوك البحرين دراسة حالة خلال فترة 2014-2021	
تمهيد	38
المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية	39
المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في العالم	39
المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في العالم العربي	40
المبحث الثاني: التكنولوجيا المالية في البحرين	43
المطلب الأول: عرض تجربة البحرين	43
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تبني واقع التكنولوجيا المالية في البحرين	47
المطلب الثالث: جهود تطبيق واقع التكنولوجيا المالية في البحرين	52
المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك البحرينية في ظل التكنولوجيا المالية	53
المطلب الأول: منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة	53

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لبنوك العينة خلال فترة 2014-2021	57
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	64
خلاصة الفصل	67
خاتمة	69
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة المصطلحات

المصطلح	المعنى
Blockchain	هي القاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة كتلا .تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط غلى الكتلة السابقة ، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها ،أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لايمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة.
Meching learning (ml)	فرع من فروع الذكاء الإصطناعي ،يوفر الأنظمة القدرة على التعلم من البايانات ،بناء الأنظمة ،وتحسين عمليات المعالجة واتخاذ القرار تلقائيا من التجربة دون أن تتم برمجيتها بشكل صريح وبأقل قدر من التدخل البشري.
bitcoin	هي عملية مشفرة تم اختراعها في عام2008من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص الغير معروفة عرفت باسم ساتوشي ناكاموتو ،بدأ استخدام العملة في عام 2009عندما تم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر .
Wise transfer	يعد بنك من أسرع البنوك في تحويل ونقل المال على مستوى العالم ، يسمح للمستخدمين بتحويل أموالهم من وإلى حساباتهم في البنوك المحلية
P2p	النظير للنظير وهي عملية تبادل الملفات والبيانات بين جهازين شخصين على شبكة الإنترنت يستخدم هذا البرتوكول بكثرة في برامج مشاركة الملفات وتقاسمها
Covid-19	يعرف أيضا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019،هو مرض تنفسي إنتاني حيواني المنشأ، بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارسكوف2)
CAGR	هو متوسط العائد النمو السنوي للاستثمار أو على مدى قدرة فترة الزمنية محددة أطول من سنة واحدة . إنها تمثل واحدة من أكثر الطرق دقة لحساب وتحديد عوائد الأصول الفردية والمحافظ الاستثمارية وأي شيء يمكن أن يرتفع أو ينخفض في القيمة بمرور الوقت .